مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة **٤٠٧٢** (الاستئناف ١)

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١١/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد بتريّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد إسونغي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني الى: *Chief of the Verbatim Reportig Service, Room C-178* .

استؤنفت الجلسة الساعة ١١/٢٠، الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المُدرج على قائمتي هو ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يسعدني في البداية أن أتوجه لكم بالشكر على إتاحة الفرصة للدول غير الأعضاء بمجلس الأمن لمناقشة المجلس وتوجيهه، بمناسبة الموضوعات التي ينظر فيها. إن موضوع دور مجلس الأمن في الوقاية من النزاعات - الذي اختار رئيس المجلس طرحه للمناقشة العامة - يُعد في حد ذاته، ولا شك، من الموضوعات الهامة المطروحة على الساحة الدولية، وهو يكتسب بُعدا إضافيا بالنظر إلى طبيعة القضايا التي يثيرها. ولهذا فهو يستحق منا وقفة لنتدارسه بالعناية الجديرة به.

فميثاق الأمم المتحدة يفرض علينا التوقي من النزاعات باعتبار ذلك أحد مقاصد الأمم المتحدة حسبما ورد في المادة الأولى من الميثاق. فقد فطن واضعو الميثاق إلى أن منع الأزمات هو أفضل وأقل تكلفة من التصدي لها بعد وقوعها، خاصة إذا ما كنا نتحدث عن تطبيق هذا المبدأ في أمور تتعلق بسلام الشعوب وأمنها. ولهذا فقد صاغوها - بحكمتهم - في إطار يجعلها منسجمة مع البناء الذي أرساه الميثاق دون أن تشذ عنه. وقد تطلَّب الميثاق لذلك مشاركة جميع الأجهزة الرئيسية للمنظمة وليس مجلس الأمن فقط، بل أن الميثاق قام بتفصيل دور هذه الأجهزة الرئيسية، كل في اختصاصه، لمكافحة الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها والتعاون لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تعتبر عادة من أسباب النزاعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، فإن الفقر والجهل يُعدان من الأسباب الرئيسية للنزاعات، ولكن نجد أن التعامل معهما وعلاجهما يقع ضمن الاختصاص الأصيل والمنفرد للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبعيدا عما يمكن للمجلس، أقصد مجلس الأمن، القيام به بالنظر إلى خصوصية أدوات عمله وطبيعة دوره. من هنا فإنه ينبغي أن يتعامل المجلس مع هذا الموضوع في إطار من الاحترام الكامل للتوازنات الدقيقة بين الأجهزة الرئيسية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة، بالإضافة للأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة وخارجها. فبموجب الفصل السادس يستطيع المجلس أن يبحث أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان من شأن استمرار النزاع أو الموقف أن يعرض حفظ الأمن والسلم الدوليين للخطر. وتطبيقا لذلك تكون للمجلس صلاحية اتخاذ إجراءات للوقاية من تلك النزاعات أو المواقف، غير أن وسائله في هذا هي وسائل اختيارية في إطار الحل السلمي للمنازعات. ويقتضي هذا احتراما كاملا لسيادة الدول ولسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وذلك من خلال مراعاة الحصول على موافقتها قبل إقرار تلك الإجراءات أو الشروع في تنفيذها، والممارسة الدولية تؤكد هذا الفهم. أما الفصل السابع فقد مكَّن هو الآخر المجلس من القيام بدور وقائي يتمثل في دعوة الأطراف المتنازعة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة لحين تسوية النزاع سلميا.

ولكن المشكلة تثور عندما يُطلب من المجلس أو يسعى هو من تلقاء نفسه، إلى التدخل للتعامل مع حالات، انطلاقا من صلاحياته النابعة من الفصل السادس، مستخدما للتصدي لها الوسائل المتاحة له بموجب الفصل السابع والمتمثلة في مجموعة من الإجراءات القسرية والعقابية التي تتدرج من التدابير المؤقتة إلى استخدام القوة، وفي هذا تجاوز لسلطة النظام القانوني الذي أقامه الميثاق وحدد فيه عناصر التحرك وأدواته في إطار كل من فصليه السادس والسابع، وحيث يقوم تماسك هذا البناء على احترام الخط الفاصل بينهما بدقة.

من هنا نرى أهمية حرص المجلس تمام الحرص على ألا يؤدي التدخل الوقائي إلى إحداث أضرار جانبية مصاحبة سواء كان ذلك بالنسبة للأطراف المعنية مباشرة، أو بالنسبة للدول الثالثة التي ترتبط مصالحها بأحد أطراف النزاع. فإذا كان مجلس الأمن بصدد تقديم توصياته أو اتخاذ تدابير معينة، فيجب عليه مراعاة إعطاء الفرصة للأطراف المعنية مباشرة لتقديم وجهات نظرها إلى المجلس، كما أننا نطالبه بالسماح للدول غير الأعضاء بالمجلس التي ترى أن من شأن اتخاذ تدابير الإضرار بمصالحها بالمشاركة في مناقشة تلك التدابير إذا رأى المجلس أن مصالحها تتأثر بوجه خاص من جراء تلك التدابير وفقا للمادة ٣١ من الميثاق. وإذا امتنع على المجلس القيام بأداء وظيفته - أيًّا كان مرجع ذلك - فالخيار الوحيد هو اللجوء إلى الجمعية العامة في إطار قرار الاتحاد من أجل السلم.

وحول هذه المسألة الخاصة بقرار الاتحاد من أجل السلم ودور الجمعية العامة فإننا نستغرب النهج الذي

يتبناه البعض، ومنذ فترة، في المحاولة الدائمة لتفادي الاستفادة من هذا القرار أو تجاهل دور الجمعية، خاصة وأن هذا البعض - بين الحين والآخر - كان يلجأ إلى هذا النهج عندما كانت مصالحه ورؤيته تتسق أو تتناسب مع التحرك في هذا الإطار، وأقصد به الاتحاد من أجل السلم.

إن سعي مجلس الأمن لتطوير دوره في الوقاية من النزاعات وبحيث يتحول من اتخاذ الإجراءات كرد فعل للأزمات، إلى رسم السياسات الوقائية لمواجهة النزاعات واستيعابها قبل نشوبها أو انطلاقها من عقالها، يحتم علينا جميعا أن ندقق في الأمر، وأن يعمل المجلس في هذا الإطار وفق القواعد التي يقبلها المجتمع الدولي، وكافة عضوية الأمم المتحدة، وطبقا للمبادئ المتفق عليها كقواسم مشتركة. ويجب عليه، فيما نرى، ألا يتخذ أساسا لعمله المفاهيم التي قد لا تلقى توافقا كاملا بين الدول الأعضاء، وبصفة خاصة تلك المثيرة حتى الآن للجدل، وبما قد يضر أكثر مما ينفع مثل مفهوم التدخل الإنساني أو الأمن الإنساني الذي - أعتقد أن الكثيرين منا لا يتفهمون بعد تعريفا محددا له - وما إلى هذا. ومن ناحية أخرى، يجب ألا يتخذ المجلس أي إجراء إلا بعد أن يكون قد بحث وقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به بحيث يكون من شأن النزاع - وبصفة خاصة إذا كان داخليا - أن يرقى إلى مستوى تهديد السلم الدولي أو الإخلال به على نحو ما اشترطته المادة ٣٩ بالنظر إلى التداعيات الخطيرة المترتبة على ذلك، مثل اتخاذ مجلس الأمن القرار بالتدخل واستخدام القوة. وتتجلى أهمية التزام المجلس بذلك في ضوء التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية مع نهاية الحرب الباردة حيث أصبحت الكثير من النزاعات المسلحة الدائرة الآن تتسم بكونها صراعات داخل الدولة الواحدة أكثر من كونها ما بين الدول، وهو ما يثير بدوره مسألة قدرة الأمم المتحدة على التدخل لتسويتها.

فإذا ما تقرر التدخل، سواء على المستوى الإقليمي، من خلال المنظمات الإقليمية، أو الدول من قبل الأمم المتحدة، فإنه ينبغي التمسك بعدة عناصر أساسية، يأتي في مقدمتها:

أولا، ألا يكون هناك تفرقة بين هذا الإقليم أو ذاك، أو هذا البلد أو غيره. أي يجب أن يعامل الجميع بمعيار واحد وأهمية واحدة، وهو الأمر الذي لا يطبق اليوم، وإذ ما طبق فبكثير من الصعوبة والضغط.

ثانيا، التصميم على المهمة والتمسك بها في مواجهة أي عقبات أو تحديات. ولا ينبغي أن تؤدي الخسائر في الأفراد، رغم حساسيتها، أن تشكّل عائقا أمام عمليات حفظ السلام أو السيطرة على الموقف في موقع ما ومنع استمرار التدهور. من هنا لا ينبغي أن تُنهى "عملية" بسبب بعض الخسائر أو أن يوقف القيام بعملية، لأن هناك بعض الأخطار.

ثالثا، إن تصرفات والتزامات أفراد وقوات حفظ السلام لا ينبغي أن تقتصر فقط على التمسّك بالتوجهات والمفاهيم التي تضمنتها نشرة الأمين العام التي أصدرها في بداية آب/أغسطس الماضي حول الخطوط الإرشادية لقواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة بعمليات حفظ السلام، والتي كان لنا عليها بعض التحفظات - وهو خارج نطاق البحث اليوم. ولكن ينبغي أن تستشعر القوة المعنية أو وحداتها وكذلك أفراد القوة إن المجتمع الدولي يقف وراءهم ولكن أيضا يراقبهم ويراقب أداءهم، ومن ثم فإن التعرض لهم بالعمل المسلّح أو التهديد به له عواقبه. ولا شك أن مأساة سريبرينيتسا هي إحدى النقاط التي تفرض هذا القول.

رابعا، إن التدخل تحت أي من فصلي الميثاق السادس أو السابع، لا ينبغي ولا يجب أن يؤدي إلى التأثير سلبا على وحدة أراضي الدولة أو سيادتها بأي حال من الأحوال. ولنا في ممارسات العقد الحالي الكثير مما يستدعي التفكير والتدقيق والتحسّب من تداعياته.

خامسا، أهمية عدم اندفاع المجلس لمعالجة موقف ما من خلال تصورات محددة قد تقود في نهاية الأمر إلى عواقب خطيرة. ولنأخذ ما حدث في البوسنة والهرسك كإجراء ينبغي الحذر في مراعاة عدم تكراره. فلقد اتخذ المجلس قرارا، تحت دعاوى وقف الصدام وتقييد قدرة المتنازعين على استمرار الصدام المسلح، بمنع إمدادات السلاح عن الطرفين على الرغم من أن أحدهما - وكان المجلس وأعضاؤه يعلمون ذلك تماما - كان لديه تفوق عسكري ساحق، أدى إلى مذابح مفزعة وفرض في النهاية وبعد فترة من التقاعس والتقدم بمبررات واهية التدخل الدولي من قبل المجلس. إن القول بترك النزاعات تأخذ مجراها ولكي تحسم نهائيا لصالح هذا الطرف أو ذاك. ومثلما يردد البعض لا يجب أن يكون من المناهج التي يتبناها المجلس.

إننا ندرك تماما أن الذي دفع بموضوع الوقاية من النزاعات المسلحة إلى مقدمة اهتمامات مجلس الأمن هو رغبة المجلس في التعامل مع الحالات التي صاحبت تلك التغيرات الدولية. فعندما تستدعي الظروف تدخل المجلس، ويقوم باستخدام الأدوات المناسبة في الإطار الدستوري والقانوني السليم يكون المجلس قد نجح في أداء دوره في حفظ وصون الأمن والسلم الدولي. وأشير هنا إلى نجاح المجلس في التعامل مع حالة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. إلا أن الأمر المزعج هو عندما يفشل المجلس في التحرك بصدد حالات تستوجب تدخله، وهو ما تشهد به أحداث البوسنة والهرسك أو كوسوفو وغيرها. إلا أننا لا يجب أن نتناسى أن المجلس نفسه كان هو المتسبب في هذا الفشل. فكثير من المعوقات التي تقف حائلا دون اضطلاع الأمم المتحدة بدورها في حفظ الأمن والسلم الدولي إنما يرجع إلى قصور في طريق عمل المجلس الذي يتمثل أساسا في إساءة استخدام سلطة النقض أو التلويح بها بالقدر الذي يعوق أداء المجلس ويمنعه من تحمل التبعات الموكلة إليه بمقتضى الميثاق، بالإضافة إلى ازدواجية المعايير الانتقائية التي يتبعها، وعدم الشفافية، وتغليب الاعتبارات السياسية لأعضاء المجلس - الدائمين منهم على وجه التحديد - على الاعتبارات الجماعية لأعضاء المجلس والأمم المتحدة ككل. وهو ما تمخض عنه اللجوء إلى استخدام القوة خارج الإطار الشرعي لميثاق الأمم المتحدة، مما يبرز مسيس الحاجة إلى إصلاح طرق عمله.

إن التوسع في دور المجلس، بدعوى أن الميثاق وثيقة مرنة يمكن تطويعها دائما لمواجهة ما قد يراه البعض احتياجات ملحة لمواجهة مواقف متطورة و/أو جديدة، يمثل في رأينا بعض المحاذير وينبغي أن يعامل بقدر من التدقيق. فإذا ما استقر الأمر على مفهوم دولي معيَّن، فإن تعديل الميثاق يجب أن يكون ضمن الأولويات المباشرة للعمل الدولي، وعدم ترك الأمور بدعوى صعوبة تحقيق ذلك المطلب. إن التحرك خارج الميثاق، مهما كانت الاعتبارات التي تساق لتبريره، لن تؤدي بالضرورة إلى درء المشكلات والأخطار التي يعاني منها المجتمع الدولي حاليا، بل قد يزيد منها.

إن السبيل إلى ذلك ليس فقط العمل على مواجهة مشكلات الفقر والحاجة للتنمية الاقتصادية للمجتمعات ولكن أيضا وإلى حد كبير وعلى المدى المباشر السعي إلى إصلاح أساليب وطرق عمل المجلس التي تحول دون تحركه بفاعلية. ولطالما نادينا بضرورة تنظيم استخدام سلطة النقض بهدف تقليصها والحد منها لكي تستخدم في الحـــالات القصوى فقط وبشروط موضوعية يتفق عليها.

خلاصة القول، إن هناك حاجة لتجاوب المجلس مع الأصوات التي تطالب بإعادة النظر في أسلوب عمله، وإلى أن يسعى المجلس للاستجابة لتوصيات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٥١/١٩٣ - باعتبار المجلس ممثلا فـــي أعضائه الخمســـة عشر، الممثلين لإرادة العضوية الكاملة للأمم المتحدة لتأمين السلم وصيانة أمن العالم - وكذلك تحقيق الشفافية الضرورية في أعماله، وبخاصة مشاوراته غير الرسمية التي أصبحت تحظى بغالبية وقت المجلس ومداولاته.

ويبقـــى حديث مقتضب عـــن دور الأمين العام للمنظمة الدولية، وهو دور له فاعليته وأهميته. ونشجع الأمين العام دائما على القيام به مهما كانت العقبات، خاصة وأنه دور ينبثق مباشرة من الميثاق، وينبغي أن يحكمه ويتحكم فيه الميثاق. إن دور الأمين العام قد أصبح، بل لعله كان دائما، من الأهمية بمكان بشكل يفرض علينا أن نسعى دائما لتفريغ أي عنصر ضاغط عليه أو على مسؤولياته. من هنا فإن المنطق أن نفكر - في إطار إصلاح الأمم المتحدة وتأمين فعاليتها - في أن تكون فترة الأمين العام لمدة واحدة، حتى ولو لعشر سنوات، يستطيع خلالها، الرجل أو السيدة، ممارسة هذه المسؤوليات بأسلوب يبعده عن الضغوط.

خلاصة القول إنه من المستصوب أن تدرج المسألة فـــي جدولي أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعـــي لإجراء المزيد من المناقشات الدقيقة والشاملة لاستكمال المبادرة الطيبة لهذا المجلس، انطلاقا من إيماننا بأن مســـؤوليات وصلاحيات المجلس تجد أساسها في الميثاق وأن تنفيذ المشروع الطموح الذي صاغه الأمين العام يتطلب تكامل الأمم المتحدة مع منظمات الحماية الإنسانية ويتعدى إمكانيات الأمم المتحدة منفردة بما فـــي ذلـــك إمكانيات مجلس الأمن نفسه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجـَّهها إليَّ.

المتكلمة التالية هي ممثلة ليختنشتاين. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة فريتشه (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): نتقدم إليكم بالشكر والإشادة، يا سيادة الرئيس، على مبادرتكم التي جاءت في حينها لعقد مناقشة عامة بشأن دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة. ونحن نرحب تماما بهذه المناقشة بوصفها خطوة أولى في عملية مستمرة نأمل أن تسهم في تعزيز قدرات المجلس على الوفاء بمسؤوليته المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن الوقاية ينبغي أن تشكل عنصرا أساسيا في أنشطة المجلس. والواقع أن الفقرة ١ من المادة ١ من الميثاق تنص على "اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم" بغية تحقيق هدف صون السلم والأمن الدوليين.

وهكذا فقد أفرد مؤسسو منظمتنا مركزا رئيسيا للوقاية في الإطار المفهومي لصون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، علينا أن نقول إنه في العمل الفعلي للمجلس، فضلا عن عمل الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، فإن الوقاية قد اضطلعت بدور بسيط حتى الآن. وقد تسببت السنوات القليلة الماضية في زيادة الوعي بضرورة النظر على نحو حاسم في معالجة الأسباب الجذرية في مجالات مثل انتهاكات حقوق الإنسان، وحماية اللاجئين، والكوارث الطبيعية وغيرها. وثمة عامل مؤلم نبهنا على أهمية الوقاية هو الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا حيث كان من الممكن فيها اتخاذ تدابير للوقاية، إلا أن عدم التصرف أدى إلى وقوع الأحداث الفظيعة التي جرت في عام ١٩٩٤. وأحد الدوافع - وربما كان أكثرها حسما - إلى إجراء هذه المناقشة قدمه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة المحفز على التفكير وعلى العمل. ونود أن نشكر الأمين العام مرة أخرى على شجاعته والتزامه وأن نذكِّر بالدور العميق الأثر المنوط به بموجب المادة ٩٩ من الميثاق.

إن الأفكار التي يطرحها الأمين العام توضح أن الوقاية هامة ليس فيما يتعلق بالصراعات المسلحة فحسب، بل وبتشكيلة واسعة من المجالات الأخرى؛ ومن ثم تأتي الدعوة إلى إنشاء ثقافة الوقاية. وبالطبع من الملائم أن تركز مناقشاتنا اليوم على منع الصراعات المسلحة، بالنظر إلى دور المجلس في ميدان السلم والأمن. إلا أن السياق الذي تدور فيه هذه المناقشة سياق أكبر. فالوقاية تعني أن نعمل بسرعة لنتفادى تماما وقوع الكوارث مثل الصراعات المسلحة، أو للتقليل من آثارها الضارة إلى الحد الأدنى. وهي تتطلب توافر أدوات معينة، مثل آليات الإنذار المبكر الفعالة التي يمكن الاعتماد عليها. ولكن، أولا وقبل كل شيء، تتطلب الوقاية الإرادة السياسية والاستعداد لإدراك أن الوقاية غالبا ما تكون أفضل السبل - بل وأحيانا السبيل الوحيد - للتصدي لمشكلة ما. وإذا ما نفذت الوقاية في مرحلة مبكرة واستندت إلى خبرة تتصل بالقضية، فإن من الممكن تحقيقها بدون ضجة وبكفاءة وبتكاليف زهيدة. علاوة على ذلك، في أحيان كثيرة تكون العواقب الوخيمة للصراعات المسلحة غير قابلة للإصلاح، ومن ثم يصبح منع حدوثها السبيل الوحيد لتوفير حماية فعالة للضحايا المحتملين.

وفي الحالات التي اتخذ فيها المجلس إجراءات وقائية في الماضي، فقد نجح في ذلك إلى حد بعيد. وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تعطي مثالا بارزا على فعالية العمل الوقائي وترد الإشادة بها عادة على أنها أول بعثة وقائية للأمم المتحدة على الإطلاق. بيد أن هناك بعثات صغيرة أخرى أنشأتها الأمم المتحدة ولها مفعول وقائي لا يستهان به. وقد كانت الوقاية أيضا هي الأساس المنطقي وراء إنشاء مجلس الأمن للمحكمتين المخصصتين. فالهدف الأهم للكفاح ضد الإفلات من العقاب يتمثل دائما في تفادي ارتكاب المزيد من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. ويجب أن تكون للقانون الدولي وظيفة هامة في مجال منع الصراعات، وقد أسهم المجلس مساهمة كبيرة لهذه الغاية، على الأقل بتمهيد السبيل أمام إنشاء محكمة جنائية دولية. والمحكمة الجنائية الدولية سيكون لها فور بدء عملها أثر وقائي رئيسي على نطاق العالم. وقد كانت الأعمال الوقائية التي نفذها مجلس الأمن انتقائية في الماضي، إلا أن النجاح الذي ارتبط بتلك الجهود ينبغي أن يشجع المجلس على توسيع نطاق أنشطته التي تستند إلى النهج الوقائي.

ونود أن نطرح عدة أفكار بشأن كيفية زيادة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات المسلحة. وضرورة تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية، التي ذكرت مرات عديدة في الماضي في مختلف السياقات، تصبح واضحة بصفة خاصة فيما يتصل بمنع الصراعات المسلحة. ومن الواضح أن المنظمات الإقليمية يمكنها وينبغي لها أن تضطلع بدور رئيسي عن طريق الأنشطة الوقائية إذا طورت قدراتها في هذا المجال على النحو اللازم. وتفادي المنافسة بين أنشطتها والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة

وتكييف نهج عملي يجب أن يشكلا عنصرين رئيسيين في الجهود المشتركة في هذا الصدد.

واضطلاع الأمين العام بدور معزز يمثل في نظرنا عنصرا رئيسيا آخر في نجاح عمل الأمم المتحدة في مجال الوقاية. فالمادة ٩٩ من الميثاق، التي أشرت إليها آنفا، توفر أساسا سليما قانونيا وسياسيا لهذا الدور المعزز. وينبغي أن تكون الأمانة العامة قادرة على إمداد المجلس بمعلومات الإنذار المبكر ذات الصلة التي تُجمع من شتى المصادر، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، وبتقييمات مستقلة للمناطق والمجالات التي تنشأ فيها الصراعات. وفي حالات عديدة، فإن معظم المعلومات ذات الصلة متاحة بالفعل داخل منظومة الأمم المتحدة، ولكنها في حاجة إلى أن تعرض بطريقة مدمجة ومفيدة وفي السياق الصحيح.

وأخيرا، نعتقد أنه ينبغي الاضطلاع بالمزيد من العمل من أجل توفير الأدوات الفعالة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات. وقد اتسمت السنوات القليلة الماضية بزيادة حادة في الصراعات المسلحة الداخلية، كما ثبت مرة بعد أخرى أن التوترات بين المجتمعات المحلية وفيما بين المجتمعات المحلية والحكومات المركزية هي أسباب هذه الصراعات. ولذلك، نرى أنه من المناسب ومن الضروري جدا للمجتمع الدولي أن يستحدث، بل وأن يتيح، الأدوات التي يمكن بموجبها معالجة مثل هذه الحالات بقدر أكبر من الفعالية وفي مرحلة مبكرة في المستقبل. وقد تقدمت ليختنشتاين بأفكار عن التطبيق الفعال والمرن لحق تقرير المصير قبل وقت طويل. وهذه الأفكار تستهدف، على وجه خاص، معالجة هذه الحالات بأسلوب وقائي وعملي، وترتكز على القانون الدولي الحالي وعلى الحوار بين الأطراف المعنية، ويمكن تنفيذها بمشاركة دولية، إذا كانت مستوجبة وكانت هناك رغبة فيها. ومن الواضح أنه يمكن إجراء ذلك بأسلوب مرن جدا، وليس في إطار الأمم المتحدة فحسب، بل وفي أطر المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي تنظر في قضايا السلم والأمن. ونعتقد اعتقادا جازما أن أفكارنا في هذا الشأن عنصر في العملية الجارية لتعزيز دور المنظمة في مجال الوقاية.

وإنشاء ثقافة للوقاية عملية تحتاج إلى مجهود متضافر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل، كما أنها تغيير فعلي في عقليتنا الجماعية المنغمسة إلى حد كبير في الأخذ بنهج لرد الفعل في إدارة الأزمات. ولهذا الغرض، علينا أن نعتمد مفهوما مرنا لمصطلح "الوقاية" الذي يتضمن أنشطة مختلفة مثل الإنذار المبكر، وتدابير نزع السلاح، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وكثيرا ما تكون الوقاية ناجحة تماما إن لم تكن موضع ملاحظة تقريبا وإذا نفذت بتكتم وبكفاءة. ومن ناحية، فإن هذا الافتقار إلى الأضواء والإعلانات الذي تتسم به الوقاية الفعالة قد يكون إحدى العقبات النفسية التي ينبغي التغلب عليها. ومن ناحية أخرى، فهو يشكل أيضا قوة رئيسية، حيث أن التكتم الذي يلازمه يساعد على التغلب على ممانعة من يرون أن الوقاية أمر تطفلي. والمسؤولية الجماعية عن آثار الكوارث، وبالتالي العمل المتصل بذلك من خلال تشاطر العبء، من الأسس التي بنيت عليها الأمم المتحدة. فالوقاية تعني ببساطة التوسع المنطقي لهذه المسؤولية الجماعية إلى أسباب هذه الكوارث، بالتوافق الكامل مع روح وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويبدو لنا أنه لا يمكننا بعد الآن ألا نعالج أسباب الصراعات، ويحدونا الأمل في أن تشكل هذه المناقشة إحدى المراحل الأولية في حقبة جديدة لأنشطة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ليختنشتاين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل زامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد كاساندرا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يلقي بيانا في مجلس الأمن عن هذا الموضوع الهام، وهو دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة. وتقضي المادة ٢٤ من الميثاق بأن يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتعمل هذه المناقشة على تعزيز الالتزام الجماعي بالسعي لتحقيق السلام، والاستقرار، والتعاون بين الدول.

تواصل القارة الأفريقية تشكيل تحد من أضخم التحديات التي يواجهها مجلس الأمن فيما يتعلق بانتشار الصراعات المسلحة. ومما يؤسف له أن هذه الحالة ستستمر في المستقبل القريب إذا فشل المجتمع الدولي في مساعدة أفريقيا مساعدة فعالة على معالجة أسباب الصراعات المسلحة في القارة.

وكما وضح متكلمون عديدون أمس، لكي يعالج مجلس الأمن منع الصراعات معالجة أكثر فعالية، يتعين عليه أن يدرج في استراتيجيته آليات الإنذار المبكر،

والدبلوماسية الوقائية، وحيث أمكن النشر الوقائي ونزع السلاح الوقائي المناسب. ومع ذلك، فتوقيت اتخاذ هذه التدابير أمر حاسم بالنسبة لنجاح العملية بأكملها، مثلها في ذلك مثل غيرها من الممارسات. ومع ذلك، فالتجربة في منطقتنا هي أنه رغم الجهود الإقليمية الفعالة فيما يتعلق بآليات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، فإن العمل الذي يقوم به مجلس الأمن إما أن يكون متأخرا جدا أو غير كاف. وتشهد على ذلك الأحداث التي سبقت الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة حالات الصراع في القارة الأفريقية. إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسهم في كثير من الصراعات في أفريقيا ويطيل أمدها. ويشغل حكومة بلادي المستوى المرتفع الحالي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها في أفريقيا. ووفقا للإحصائيات التي أصدرها مؤخرا مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإن الصراعات في أفريقيا قد أسفرت عن أكثر من ٨ ملايين من اللاجئين في العالم، الذين يبلغ عددهم حوالي ٢٢ مليون لاجئ. وتزداد الحالة سوءا عندما نأخذ في الحسبان ملايين الأشخاص الآخرين المشردين داخليا. وهذا الواقع الصارخ يشير إلى أن الصراعات المسلحة في القارة الأفريقية تستحق الاهتمام الفوري من المجتمع الدولي.

وهناك أدوار واضحة لمجلس الأمن في وقف تدفق الأسلحة الصغيرة التي تغذي الصراعات المسلحة ليس في أفريقيا فحسب، بل وفي أجزاء أخرى كثيرة في العالم. فأولا، ينبغي لمجلس الأمن، من خلال إنشاء الآليات الواجبة، أن يحدد علنا تجار الأسلحة على الصعيد الخاص ومناطق الصراع التي تشكل أسواق أسلحتهم غير المشروعة. والكشف عنهم سيشكل إدانة دولية واستهجانا لتجار الموت هؤلاء، مما يساعد على وقف الاتجار بهذه الفئة من الأسلحة. وقد كان الأمين العام، في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318)، واضحا جليا في حث مجلس الأمن على إعطاء الأولوية القصوى لمعالجة هذه القضية المتعلقة بتحديد التجار الدوليين للأسلحة. ويحسن بمجلس الأمن أن يعمل بنصيحة الأمين العام.

والدور الثاني تدعيم نظم الجزاءات. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي مرة أخرى أن يهنئ السفير فاولر، رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن المتعلقة بالاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا، على بث حياة جديدة في الجزاءات الدولية ضد هذه المنظمة غير المشروعة، التي تتسبب في انزال معاناة كثيرة بشعب أنغولا، والتي تسهم في زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة من أفريقيا.

وهناك مجال آخر يحتوي على دور واضح لمجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة، وهو مجال حفظ السلام. وفي هذا المجال، ينبغي لمجلس الأمن، على سبيل المبدأ، أن يعالج جميع حالات الصراع معالجة متساوية بغض النظر عن الموقع الجغرافي للصراع. ويجب أن ينظر إلى مجلس الأمن على أنه منصف وعادل في اضطلاعه بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الشهر الماضي، اتخذ مجلس الأمن قرارين بإنشاء بعثتين لحفظ السلام، إحداهما في سيراليون والأخرى في تيمور الشرقية. وبالنسبة لسيراليون، التي تبلغ مساحتها ٧٤٠ ٧١ كيلومترا مربعا، قرر مجلس الأمن أن يحتوي العنصر العسكري على حد أقصى قوامه ٠٠٠ ٦ من الأفراد العسكريين فحسب، بمن فيهم ٢٦٠ مراقبا عسكريا. أما في حالة تيمور الشرقية، التي تقل مساحتها عن ٠٠٠ ٥ كيلومتر مربع، فقد أذن المجلس بفرقة عسكرية تصل إلى ٩٥٠ ٨ من الأفراد العسكريين وما يصل إلى ٢٠٠ مراقب عسكري. ومن الصعب على مجلس الأمن أن يفلت من التصور بأنه يكيل بمكيالين في معالجة الصراعات في أفريقيا مقارنة بالصراعات التي تنشب في مناطق أخرى في العالم.

وفي مجال منع ووقف الصراعات هذا، يبدي القادة الأفارقة استعدادهم للمجازفة من أجل إرساء السلام. فيتخذون مبادرات للتصدي لتهديدات السلام والاستقرار في القارة. ومنظمة الوحدة الأفريقية، من خلال آليتها لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، ومع اثنتين من الجماعات دون الإقليمية، وهما الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قد نجحت في إبرام اتفاقين لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي سيراليون. ولا شك في أن هذه المبادرات تدل على عزم الزعماء الأفارقة على البحث عن حلول دائمة لمشاكل القارة.

ومع ذلك، فإن هذه الجهود تكميلية ولا يقصد منها إعفاء مجلس الأمن من مسؤوليته عن صون السلم والأمن في العالم، بما فيه أفريقيا.

وبعد أن أذن مجلس الأمن ببعثة سلام إلى سيراليون، لديه الآن فرصة عظيمة لمنع الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أن تتطور إلى طريق أوسع في أفريقيا الوسطى. وكما سبق ملاحظته، فإنه يوجد بالفعل اتفاق على وقف إطلاق النار، وبدأت اللجنة العسكرية المشتركة بوضع البنية الأساسية في تنفيذ ذلك الاتفاق. ويعبر وفدي، ونحن في معرض الموضوع، عن عرفانه لجميع البلدان التي قدمت دعما ماليا للجنة العسكرية المشتركة. وسوف تحتاج هذه اللجنة إلى استمرار الدعم من المجتمع الدولي لكي تقوم على نحو فعال بتنفيذ مسؤولياتها بموجب اتفاق لوساكا.

وإن التنفيذ الناجح لاتفاق وقف إطلاق النار يوفر لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانه فرصة للتمتع بسلام واستقرار حقيقيين. ولا يمكننا أن نتحمل ضياع هذه الفرصة. وهكذا فإن استمرار الدعم من مجلس الأمن ليس متوقعا فحسب ولكنه حتمي.

ويرحب وفدي بالخطوات الإيجابية التي اتخذها المجلس بالفعل فيما يتعلق بوزع الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني أشير إلى موافقة مجلس الأمن على وزع يصل إلى ٩٠ من ضباط الاتصال العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى الدول المتحاربة والمجاورة الأخرى حسب الاقتضاء.

بيد أن زامبيا شديدة القلق إزاء عدم تحرك مجلس الأمن بالسرعة الكافية للإذن بالمرحلة الثانية من وزع ٥٠٠ من المراقبين العسكريين. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن التأخير يبعث برسالة خاطئة إلى جميع الأطراف المشاركة في الصراع. وهناك خطر حقيقي الآن من انحلال عملية السلام التي تحتضن بحساسية بالغة.

ونحن ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء بشأن المرحلة الثانية من عملية السلام. والواقع أن المرحلة الثالثة التي تنطوي على إنشاء قوة لحفظ السلام، وقعت بدون ضرورة رهينة للانشغال بمطالب الضمانات الأمنية. ويتطلب الوضع في الميدان إجراء سريعا من مجلس الأمن بغية منع حدوث فراغ يمكن بسهولة أن تشغله قوات تعمل ضد السلام في المنطقة.

ولدى جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر مساحة في أفريقيا. كما أن طبيعة الصراع معقدة. فأفريقيا تتوقع أن تكون قوة حفظ السلام المتوخاة والمتعين وزعها ذات حجم مناسب وذات ولاية واضحة. وأنه يجب أن توزع هذه القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق على النحو المتوخى في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. والواقع أن مثل هذه القوة لحفظ السلام يجب أن تكون أكبر بعدة مرات من القوة التي أذن بها لتيمور الشرقية.

ونحن نناشد المجلس بحشد الإرادة السياسية الضرورية للالتزام أيضا بالموارد المالية التي سوف تمكن مثل هذه القوة من الوفاء بولايتها.

وإن القعود عن وجود ولاية واضحة لعملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقعود عن وجود قوة قوية بقدر يكفي بتنفيذ الولاية، والقعود عن وزع القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق سوف لن يفيد سوى في تعزيز الادراك بأن الصراع في أفريقيا لا يتطلب نفس الأولوية التي تولى لبقع ساخنة في أماكن أخرى من العالم.

وأود أن أختتم مساهمتي بالإشارة مرة أخرى إلى تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ولا تزال الملاحظات والتوصيات التي أوردها الأمين العام في ذلك التقرير هامة. فهي توفر بدائل جاهزة لمجلس الأمن في دوره لتعزيز السلام والأمن عن طريق منع الصراعات المسلحة.

الرئيس أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد أباتا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، يا سيدي الرئيس، على الطريقة القديرة التي ترأستم بها شؤون المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

تصادف هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لانتهاء الحرب الباردة، وهي واقعة مميزة جلبت الانفراج من التوتر الذي اتسم به النظام السياسي الدولي في ذلك العهد. وبالرغم من الفائدة التي جنيناها من تلك الفترة فقد شوه العقد للأسف بانتشار وتكثيف الصراعات

داخل الدول. وكثيرا ما هددت هذه الصراعات، رغم أنها إقليمية بطابعها، السلم والأمن الدوليين. وينبغي لهذا التدمير الوحشي للحياة، ولأزمات اللاجئين الحادة، ولمحنة الأشخاص المشردين، وقبل كل شيء زعزعة السلم والاستقرار الإقليميين، أن ترغم جميع أعضاء المجتمع الدولي على البحث عن الآليات المناسبة للرد بصورة ملائمة على هذه الصراعات.

وتأسف نيجيريا لأن لأفريقيا نصيبا غير متناسب من هذه الصراعات. ومع ذلك فإن قدرة المنطقة على الحسم الفعال لهذه الصراعات لا يزال يقوضها نقص الموارد وعدم كفاية الدعم من المجتمع الدولي.

إن أفضل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والتي تجد نفسها أمام تحديات تفرضها ضرورة حسم هذه الصراعات، يعوقها الافتقار إلى الموارد المالية والمعرفة والألفة المحددين بالأوضاع المحلية. وينبغي أن يكون الضعف النسبي للأمم المتحدة في هذا النطاق سببا إضافيا لزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ومن الناحية النموذجية فإن مفهوم الوقاية من الصراعات سيكون أكثر النهج فعالية لصون السلام والأمن الدوليين وفي عالمنا الذي يتزايد تكافله وفي أعقاب انتشار الصراعات المسلحة، أصبح من الضروري للمجلس أن يعيد تنظيم الآليات الموجودة ويصمم نظما مبتكرة للإنذار المبكر تقضي في المهد على الحالات التي تؤدي إلى خرق للسلام والأمن الدوليين. وقد أظهرت التجربة أن أضمن وسيلة وأكثرها فعالية من حيث التكاليف لصون السلم والأمن الدوليين هي بالتأكيد الدبلوماسية الوقائية. ومع ذلك فلكي يزيد مجلس الأمن من دوره في الوقاية من المنازعات المسلحة من المحتم أن يظهر أطراف النزاع الإرادة السياسية اللازمة وأن يوفر المجلس الموارد الكافية لتمكين الأمم المتحدة من الرد بطريقة آنية بإجراءات وقائية.

وعلمنا متأخرين للأسف أنه عندما لا تتخذ إجراءات وقائية أو يتم تأخيرها، يؤدي أي نزاع إلى نشوب أعمال القتال المسلحة مثلما حدث في رواندا وليبريا وسيراليون وكوسوفو. وبهذه الطريقة تنكر مصداقية الأمم المتحدة في وقت يطلب ويتوقع منها الكثير.

وحتى من وجهة نظر الكلفة البشرية والمادية النسبية، يثبت أن الوقاية هي الاستراتيجية الحكيمة. وطبقا لتقدير حديث بلغت التكاليف التي تكبدها المجتمع الدولي لسبعة صراعات رئيسية في هذا العقد، عقد التسعينات، باستثناء كوسوفو وتيمور الشرقية، ١٩٩ بليون دولار، بالإضافة إلى القدر غير المقبول من الخسائر البشرية. ومن هذا المثال وحده، فإن فوائد الدبلوماسية الوقائية واضحة بذاتها باعتبار أنها تضمن عددا أقل من الصراعات ومن الكوارث البشرية.

وينبغي أن تمنح الوقاية من المنازعات، بوصفها عنصرا رئيسيا في صون السلام والأمن، أعلى أولوية على ضوء التكاليف الضخمة للمحافظة على السلام وبناء السلم بعد الصراع، والضبط الدقيق للمؤشرات المشتركة للإنذار المبكر والتدريب المشترك للموظفين في ميدان الوقاية من الصراعات.

وعلى ضوء هذا، يقترح الوفد النيجري أن تنشئ الأمم المتحدة ميزانية للوقاية من الصراعات وبناء السلام مماثلة لميزانية المحافظة على السلام. ومن شأن هذا المرفق المالي الاحتياطي أن يضمن توافر الموارد المالية للبدء العاجل بالأنشطة الوقائية وأنشطة حفظ السلام.

وهذا من شأنه أن يشكل تحسنا في الحالة الراهنة حيث تعين إصدار نداء من أجل التبرعات قبل أن يسجل أي تقدم ملموس في تنفيذ جهود صنع السلم وبناء السلم. والحالة الراهنة في سيراليون - حيث يتعين لتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج انتظار أموال صندوق النداء الخاص الذي صدر في جنيف في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ - مثال واضح على ذلك والأموال التي قدمت حتى الآن لصندوق النداء الخاص، والتي نتوقع أن توفر الموارد اللازمة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لم تكن مؤثرة. وإذا كانت هناك ميزانية لمنع الصراع وصنع السلم، لكان من المحتمل أن تتوفر الأموال في تلك الميزانية للسير في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

في الختام، لئن كان من الضروري أن تبدي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قدرا أكبر من الإرادة السياسية في ميدان منع الصراع فإن مجلس الأمن يضطلع بدور حيوي في إعطاء العمل الوقائي الأولوية التي يستحقها أثناء اضطلاعه بمسؤوليته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على وضعكم الترتيبات اللازمة لهذه المناقشة المفتوحة. هذا الموضوع له أهمية حيوية. إن مسألة كيف يمكن للمجتمع الدولي من خلال العمل الجماعي أن يمنع على نحو فعال حدوث صراع مسلح درست ونوقشت طويلا خلال العقد الماضي.

نتذكر أنه في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ انعقد مجلس الأمن للمرة الأولى على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وطلب إلى الأمين العام في ذلك الحين أن يعد توصيات عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم. وكانت النتيجة "خطة للسلام" التي اختبرت قواعدها بمرارة في عمليات صون السلم في البوسنة ورواندا والصومال. وكان من بين المشاركين الآخرين في هذا الموضوع وزير خارجية استراليا في ذلك الحين عضو مجلس الشيوخ غاريت ايفانز الذي طرح فكرة "الأمن التعاوني". وتقدمت باسهام جوهري آخر لجنة كارنيغي لمنع الصراع المهلك في ١٩٩٧. وقد حددت اللجنة جملة أمور منها بعض العقبات الرئيسية في العمل الوقائي. وتضمنت من ناحية تردد البلدان الوثيقة الصلة بالصراع في طلب المساعدة الوقائية في وقت يمكن أن تكون فيه المساعدة أكثر فاعلية، ومن ناحية أخرى، "بلوغ حالة الاجهاد بسبب التدخل" لدى الدول الأكثر قدرة على توفير المساعدة.

أخيرا أطلعنا على خطة عمل قيمة قدمتها حكومة السويد في كتيب "منع الصراع العنيف" التي كتبت في ظل المأساة الإنسانية في كوسوفو. وعلى المستوى الإقليمي يقوم المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بعمل هام بشأن مفاهيم ومبادئ الدبلوماسية الوقائية. هذا التركيز المتجدد وهذه المناقشة، بما في ذلك المناقشة المفتوحة التي تجري اليوم يجيئان في أنسب وقت نظرا للأحداث التي جرت في هذا العام الذي يوشك على الانقضاء، والانبعاث الكبير لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يتوخى بوضوح إعطاء دور قوي لهذه المنظمة في منع الصراع. فالفقرة ١ من المادة الأولى تتكلم عن "التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم". والجزء الثاني من هذه الفقرة يتوخى أيضا "الحل أو التسوية" بالطرق السلمية لـ "المنازعات أو الحالات التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم".

وعهد لمجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية - وليست القصرية - عن صون السلم والأمن الدوليين. وهو يمارس هذه المسؤولية بالنيابة عن العضوية العامة. وتوفر المادة الثالثة والثلاثين مجموعة من الأدوات الممتازة التي ينص عليها الميثاق للتسوية السلمية للنزاعات، وتتضمن هذه الأدوات "المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية" وما إلى ذلك. وعهد لمجلس الأمن أيضا بموجب المادة الرابعة والثلاثين أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يثير نزاعا من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وأحكام الفصل السابع من الميثاق تعطي لمجلس الأمن سلطات ضخمة للتصدي لتهديدات السلم أو أعمال العدوان وتفرض التزامات جادة على العضوية العامة لمساعدة المجلس. وأخيرا عُهد للأمين العام بدور خاص بموجب المادة التاسعة والتسعين. ويبدو أن هذا الدور يتصل بفكرة "الإنذار المبكر" التي ترد كثيرا في مناقشات الدبلوماسية الوقائية. فهو قادر على أن يسترعي انتباه المجلس إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدوليين.

على الرغم من أن الميثاق وضع منذ أكثر من نصف قرن فهو يتضمن في المواد التي أشرت إليها وغيرها مجموعة عملية هامة وشاملة من الخيارات لمنع الصراعات، ويخول مجلس الأمن أساسا باستخدامها. وإذا كان مجلس الأمن لم يضطلع على نحو فعال بمسؤولياته في الماضي فإن ذلك ليس فشلا في تصميم النظام ولكنه نتيجة لعوامل أخرى.

العاملان الرئيسيان بطبيعة الحال هما الإرادة السياسية والموارد. وتنظر الدول الأعضاء إلى أعضاء المجلس لإبداء القيادة نظرا لمسؤولياتهم الخاصة. وهذا

يتضمن على الأقل في الوقت الحالي الدفع الكامل غير المشروط للأنصبة المالية المقررة. ويتضمن أيضا توفر الرغبة لدى أعضاء المجلس في أن يضمنوا أن الأمم المتحدة ستكون لديها الأموال الكافية للقيام بالعمل المطلوب منها القيام به، سواء كان توفير القوات الكافية لحماية "منطقة آمنة" أو المال الكافي لدفع تكاليف استعادة الخدمات العامة في بناء السلم بعد الصراع بموجب ولاية من المجلس.

وتوجد أيضا وجهة نظر بأن فاعلية المجلس في منع الصراع تعوقها أساليب العمل فيه. فالمجلس يؤدي معظم أعماله اليوم، أو ربما ٩٠ في المائة منها، من خلال مشاورات غير رسمية. وغير الأعضاء في المجلس لا يصلون إليها. ونحن ندرك أن القلق يراود بعض أعضاء مجلس الأمن لأن هذه الممارسة تحرم المجلس من فرصة الاستماع إلى ممثلي الدول المعنية مباشرة بأمر ينظر فيه المجلس ومشاركتهم في المناقشة الموضوعية لذلك الأمر. ويمكن أيضا أن نتصور أنه قد تكون هناك مناسبات تكون فيها إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس في الإدلاء بوجهات نظر قوية وجماعية، خاصة إلى أطراف الصراع مباشرة، خطوة مفيدة في حسم الصراع.

وأخيرا هناك حق النقض، ذلك الكابوس القديم. وكما لاحظ العديد من المتكلمين في المناقشة العامة في الجمعية العامة فإن هذه الأداة أثارت في عام ١٩٩٩ الفوضى في قدرة المجلس على منع الصراعات. وبدأت بإنهاء عمل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في وقت غير مناسب. وكانت هذه القوة بعثة انتشار وقائي ناجحة في منطقة حساسة للغاية. وقد مارست منظمة حلف شمال الأطلسي نفوذا لم يلق الترحيب عندما تخطت مجلس الأمن وقررت قصف يوغوسلافيا. كما أنها تضر بجهود المجلس للتوصل إلى نظام للتفتيش عن الأسلحة الجديدة ليحل محل لجنة الأمم المتحدة الخاصة التي غادرت العراق قبل عملية ثعلب الصحراء منذ عام تقريبا.

في ظل هذه العوامل السلبية المستمرة التي نأمل حلها في المستقبل، يسعدني أن أقول إنه من منظور وفد بلادي كانت هناك بعض التطورات الإيجابية في تناول المجلس أخيرا لمسؤولياته في منع الصراعات. ولعل أهم الأحداث التي استأثرت بالاهتمام كان الوزع السريع لبعثة مجلس الأمن إلى إندونيسيا وإلى تيمور الشرقية ردا على العنف الذي نشب في أعقاب الاستطلاع الشعبي. وكانت البعثة خطوة حاسمة في المساعدة في وقف إراقة الدماء. ونعرب عن التقدير، مثلما فعلنا من قبل، للممثل الدائم لناميبيا، على قيادته الممتازة. كذلك فإن الإذن بالقوة الدولية المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية - وبعد ذلك بالإدارة الانتقالية وقوة حفظ السلم فيها - صدر عن المجلس بالسرعة التي تسمح بها المتطلبات غير العادية للهيئة التشريعية في بلد أحد الأعضاء.

وستظل نيوزيلندا من المساهمين البارزين في القوة الدولية المتعددة الجنسيات. وفي عملية حفظ السلم التي نتمنى لها النجاح في القريب العاجل. وإذ نتكلم عن موضوع تيمور الشرقية نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ السفير هولبروك على إسهامه الشخصي مؤخرا في الجهود الرامية إلى تخفيف محنة لاجئي تيمور الشرقية في إندونيسيا. وفي ميدان مختلف تماما نود أيضا أن نشيد بجهود السفير فاولر، بصفته رئيسا للجنة الجزاءات الخاصة بأنغولا، في التحقيق في الاتجار غير المشروع بالماس والأسلحة الذي جلب بؤسا كبيرا على تلك المنطقة.

وفي حين أن المجلس يتحمل المسؤولية الأولى عن السلم والأمن الدوليين، توجد قوى فاعلة هامة أخرى داخل المنظومة. فهناك صلة قوية بين السلم والأمن الدوليين من جهة، ونزع السلاح والتنمية من جهة أخرى. وإذا كان الميثاق مثلما نعتقد يعني بعبارة "السلم والأمن الدوليين" أكثر من مجرد عدم وجود حرب أو حتى عدم وجود تهديد بحرب، فإن لمساهمات الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية واضحة في إرساء الأسس اللازمة.

وختاما، هناك دور البعثات السياسية الخاصة للأمين العام. وهي، على نحو نموذجي، تدخلات صغيرة النطاق ولكنها فعالة، من قبيل مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغينفيل في بابوا غينيا الجديدة. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة السياسي وفريق رصد السلام الإقليمي بدور بالغ الأهمية في بناء الثقة وفي الواقع في منع الصراعات فيما تتناول الأطراف في النزاع القضايا السياسية المعنية.

وتشير لجنة كارينغي في تقريرها النهائي لعام ١٩٩٧ بشأن منع الصراعات الهالكة، إلى الحاجة إلى إيجاد ثقافة لمنع الصراعات. وهذه تتضمن تدابير من قبيل تدابير الدبلوماسية الوقائية وتدابير الإنذار المبكر

لمعالجة العنف الوشيك الوقوع، وتدابير أخرى من قبيل تدابير للنهوض بالرفاهية والعدالة لمعالجة الأسباب الأساسية للعنف. وليست هناك مؤسسة في موقع أفضل من الأمم المتحدة للاضطلاع بهذه المهمة المتعددة الأوجه. ونحن نتطلع إلى مواصلة مجلس الأمن الاضطلاع بدوره القيادي الأساسي نيابة عن الدول الأعضاء كجزء من هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): هناك حاجة واضحة لإجراء مناقشات مفتوحة بشأن دور المجلس في منع الصراعات المسلحة. وقد أصبحت ضرورية لعدة اعتبارات، وإننا نقدر المبادرة التي اتخذتها سلوفينيا في هذا الشأن والقيادة الحكيمة التي توفرونها، سيدي الرئيس.

ونحن نشكر الأمين العام على بيانه البالغ الأهمية الذي أدلى به في بداية هذه المناقشة. ويتضمن بيانه عدة اقتراحات محددة ينبغي أن يوليها المجلس اهتمامه وبخاصة الاقتراح المتعلق بفريق الخبراء العامل المعني بالإنذار المبكر.

وما من حاجة إلى أن نتناول بالتفصيل في هذا المحفل الضروريات السياسية والإنسانية والاقتصادية لمنع الصراعات، وسأقصر ملاحظاتي على القليل من الاقتراحات والاستفهامات.

أولا، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. وهو مكلف أيضا بضمان اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة، وهناك رأي عام دولي كبير وراء الطلب بأن يضطلع المجلس بنشاط إيجابي وبدور رائد بالأمور المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ومما نتوقعه أن يكون للمجلس دور واضح قبل أن تتطور الحالة إلى أزمة؛ وقبل أن تتدهور الحملات العدائية إلى صراعات ملحة؛ وقبل وقوع مجزرة وقبل اندلاع حرب، وينبغي أن يكون على استعداد إدراكا منه لمسؤوليته الحقيقية.

ويعترف الميثاق بدور المنظمات الإقليمية. وفي السنوات الأخيرة، اضطلعت هذه المنظمات بدور حرج بالغ الأهمية في منع أو احتواء الصراعات الملحة. بيد أن المجلس كان موضع انتقاد لقيامه برسالة السلم والأمن من الباطن، ونحن نعتقد أن هذه النظرة تتطلب أن نوليها اهتماما جادا في سياق مناقشتنا اليوم. وعلينا أن ننظر في فوائد تشكيل آليات ملائمة وصياغة مبادئ توجيهية بشأن السياسات في مجال مشاركة وتدخل المنظمات الإقليمية. وينبغي بالطبع أن تكون محددة لحالة ما بعينها.

وفي هذا السياق، نشجع المبادرات التي اتخذها الأمين العام في مجال السعي إلى الإجراءات الوقائية، وفي حين أن من الممكن بحسب الحالة تجربة الأدوات التقليدية من قبيل المساعي الحميدة، والوساطة، والمصالحة، فإننا نؤيد اتخاذ الأمين العام إجراءات أكثر قوة.

وثانيا، سيواجه المجلس بشكل متزايد مسألة السيادة. وبالنسبة إلينا، ستتعلق المسألة بالموازنة بين مبادئ الاستقلال السياسي والمساواة في السيادة ووحدة أراضي الدول والضرورتين الإنسانية والقانونية لصون السلم والأمن الدوليين. والضرورتان لا تتعارضان بالضرورة. ففي رأيي، يتجه الميثاق إلى معاملتهما بوصفهما متكاملتين، وستكون مهمتنا التوصل إلى معالم هذا التكامل.

وهناك اختلاف في الرأي بشأن كيفية التصدي للصراعات داخل الدول، الذي يبدو أنه ليس في الميثاق تصور له. ما الذي ينبغي أن تفعله الأمم المتحدة بالنسبة إلى دولة تتعرض لحرب أهلية، وبلد غارق في صراع إثني صعب، ودولة ضعيفة؟ فإن التدابير الوقائية المنصوص عليها في الفصل السادس تخضع لموافقة الأطراف المعنية. ماذا يحدث عندما تصر الأطراف على القتال إلى أن تحصل على مطالبها أو تفرض سيطرتها؟ ماذا يحدث عندما يخذل قادة دولة ما شعبهم؟ وعندما ينتهكون أحكام القانون الإنساني؟ وعندما يتجاهلون توصيات المجلس؟

وفي هذا السياق، أتساءل عما إذا كان ينبغي لنا أن نعيد التفكير في الطريقة التي تعالج بها مسألة السلم والأمن، فينبغي تحديد مسؤوليات القوى الفاعلة داخل الدول كما ينبغي توفير الإصلاح اللازم. ومن غير الممكن أن تحافظ الأمم المتحدة على سلم لا وجود له، وفقا لما قاله الأمين العام، ولا يمكن أن نتوقع أن يدفع المجتمع

الدولي نفقات حروب الاستنزاف التي تخاض في تجاهل تام للقانون والمبادئ المتحضرة. وينبغي التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن المفاهيم المتطورة والآليات اللازمة للتصدي لهذه الحالات المعقدة.

وثالثا، بالنسبة إلى التماثل والاتساق في التطبيق العملي، ينبغي أن يوفر مجلس الأمن الحماية للجميع وبالتساوي. ولكي يكون للمجلس مصداقية، يجب أن يهتدي بنهج متسق في معالجة كل الصراعات. ولكي يكون فعالا، عليه أن يعالج التهديدات للسلم سواء القائمة أو المحتملة. ولكي يفي بأغراضه ومهامه، ينبغي له أن يستخدم كل القوة والسلطة التي تمنحها له الدول الأعضاء.

ورابعا، بالنسبة إلى مسألة العمل المتأخر، فإننا نتفهم سخط الأمين العام وهو يقتبس من هامليت، فلقد فقد الرأي العام الثقة بالمجلس في هذا الشأن. فينبغي تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال النشر السريع، وينبغي للمجلس أن يستخدم كل الأدوات والتدابير المتاحة وأن يعتمد استراتيجيات مبتكرة داخل نطاق أحكام الميثاق. ويجب ألا تتعرض مصداقية المجلس إلى مزيد من الشبهات لفشله في العمل بشكل فوري وفعال ومتسق، فينبغي تحديد وتحليل ومناقشة العوائق التي تحول دون اضطلاع المجلس بعمله بشكل مناسب.

وخامسا، اقترح الأمين العام إيجاد ثقافة لمنع الصراعات. ويمكن اتباع نهج شامل لمنع الصراعات من خلال تنفيذ برنامج عمل بشأن إيجاد ثقافة للسلام. وسيعتمد النجاح على دمج برنامج العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة وعلى تنفيذه على الصعيد الوطني، وكذلك على المشاركة الفعالة للمجتمع المدني ووسائط الإعلام، وتعتقد بنغلاديش أن السلم والأمن الدوليين لن يتعززا على أحسن وجه من خلال اتخاذ الدول وحدها إجراءات بل إن ذلك سيتحقق من خلال غرس في ذهن كل إنسان وفي كل مجال من مجالات نشاطنا ثقافة السلام وعدم العنف، ونحن نرى في ثقافة السلام وسيلة فعالة للحد، إلى أدنى مستوى من العنف والصراعات ومنع نشوبها في عالم اليوم. ووفدي يوصي بشدة بالنظر في ثقافة السلام بالشكل اللازم في سياق منع الصراعات.

وختاما، فبالنسبة إلى الدور الذي يضطلع به المجلس فيما يتعلق بأدوار الأجهزة الكبرى الأخرى، كثيرا ما يقال إن نجاح الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أكثر وضوحا منه في مجال السلم والأمن، ورغم ما للمجلس من مسؤولية رئيسية، ينبغي أن ينظر إلى دوره ضمن الإطار العريض لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة التي تخصص فيها أدوار معينة لكل جهاز من الأجهزة الرئيسية، وينبغي لمساهمتها أن تتلاقى في هدف تحقيق الإنسان تقدما مشتركا في عالم يسوده السلام.

إن مضاعفة الأزمات والصراعات عبر العالم في العقود الماضية تكشف عن حقيقة مختلفة. إننا بعيدون عن تحقيق هدفنا الخاص ببناء أسس السلم القابل للاستدامة. ودور المجلس في منع الصراعات، في المنظور المتوسط والبعيد، ينبغي أيضا أن ينظر إليه في هذا الإطار الواسع.

إن الثمن الإنساني والمادي للحروب ينبغي أن يكون مؤشرا لقرارات سياستنا العامة. وفي عالم اليوم ينطوي النهج النفعي الوطني الضيق للأزمات والصراعات على مفارقة تاريخية. ونحن لا يمكننا أن نعتمد سياسات القرن التاسع عشر في عالم اليوم المعولم المتكافل.

في الختام، أود أن أقول إن إيلاء أولوية لحل النزاعات ومنع الصراعات يدخل في صميم تجهيز الأمم المتحدة بما تحتاجه لشغل مكانها الصحيح باعتبارها المؤسسة البارزة للأمن التعاوني في عصر ما بعد الحرب الباردة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفدي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل السنغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لما كانت هذه أول مرة أخاطب فيها مجلس الأمن تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، أود أولا أن أهنئكم بمناسبة توليكم منصبكم الهام وأكرر ثناء وفد بلادي على التزامكم الشخصي والتزام بلدكم، سلوفينيا، بتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة النبيلة.

إن مبادرتكم الجديرة بالترحيب وحسنة التوقيت بإدراج البند الذي نناقشه اليوم في جدول أعمال المجلس تنبع من ذلك الالتزام. إنكم بتنظيم هذه المناقشة سعيتم

ليس فقط إلى تحفيز المناقشة بشأن نشاط ودور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، الذي يعد المنع جزءا أساسيا منه، وإنما أيضا إلى تهيئة مناخ موات لتحسين الشفافية في عمل المجلس، وهو أمر سعت إليه أحيانا بحق بلدان عديدة غير أعضاء في المجلس.

هذه المناقشة انبثقت من واحد من الموضوعات الهامة التي أثارها الأمين العام في تقريره (S/1998/318) عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، وأقصد به منذ إنشاء الأمم المتحدة، كان منع الصراعات لا يزال مصدر اهتمام كبير، حتى وإن تغيرت طبيعة الظروف تغيرا كبيرا. وعندما عرض أمين عام سابق فكرة الدبلوماسية الوقائية، وهو داغ همرشولد، كانت الفكرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتهديد تصعيد نووي بين الدولتين العظميين. واليوم، يجب أن نعترف بأن هذه الفكرة الخاصة بالدبلوماسية الوقائية لم تعد، بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية، حكرا على الدبلوماسيين المهنيين أو الخبراء العسكريين وحدهم.

وعلى مر السنين اتسع نطاقها بشكل ملحوظ، في أعقاب انتشار الصراعات بين الدول والصراعات الداخلية التي هي في كثير من النواحي الأسباب الرئيسية لزعزعة استقرار الدول وأسباب الكوارث الإنسانية. لذلك قامت الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، بالسعي إلى حد كبير إلى تحسين رسائلها واستراتيجياتها من أجل منع الصراعات.

والترويج للعمل الجماعي المنسق، الذي ظهر عند نهاية الحرب الباردة، يتوطد ويتدعم على جميع المستويات، الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. والحاجة إلى التصرف تصبح حتمية بشكل متزايد نظرا لأن قائمة الجيل الجديد من الصراعات داخل الدول، وبخاصة في أفريقيا، آخذة في الزيادة مع الموكب المطول دوما من الضحايا المدنيين واللاجئين والمشردين.

إن الأحداث المؤلمة والمأسوية في رواندا وبشكل أقل في الصومال ساعدت على جعل المجتمع الدولي أكثر وعيا بالحاجة الماسة إلى تعزيز السلام الداخلي ومنع خطر نشوب صراعات عنيفة مرة أخرى.

وبالنظر إلى ظهور صراعات جديدة داخل الدول وفيما بين الدول، وفي ضوء عودة ظهور صراعات قديمة مع ما يترتب عليها من مشردين، والحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي وضمان التنمية الأفريقية للقارة الأفريقية، نرى أنه ما من شيء أكثر أهمية من التركيز على منع الصراعات من أجل تهيئة الظروف لسلام دائم في أفريقيا.

بيد أن هذا الإدراك بضرورة منع نشوب أو تفاقم صراعات العنف أدى بالزعماء الأفارقة إلى تنظيم آليات مرنة لمنع وإدارة الصراعات على الصعيدين القاري ودون الإقليمي. ويعتقد الزعماء الأفارقة، بشكل متزايد، أن المجتمع الدولي يجب عليه أن يؤيد بشكل كبير جهودهم الكبيرة لمنع الأزمات الأفريقية وأنه ليس أمامه من خيار سوى التفاعل مع الأزمات القائمة. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرة التي اتخذتها اليابان، التي نظمت في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في طوكيو، مؤتمرا معنيا بالاستراتيجية الوقائية، تحتاج توصياته إلى مراجعة وتنفيذ وتوسيع.

وفي البحث المستمر عن حل لما يبدو أنه تهديد عالمي، لأن السلم والأمن يمثلان شاغلا وتحديا يواجه الجنوب والشمال، على حد سواء، فإن السؤال الذي يتردد كثيرا هو ما إذا كان من الممكن التفكير اليوم في سياسة فعالة لمنع الصراعات دون التصدي بشكل مباشر لمسائل هامة أخرى ترتبط بها ارتباطا وثيقا.

لقد اعترف الأمين العام، في تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، اعترافا له ما يبرره، بأن منع الصراعات ليس غاية في حد ذاته وإنه يجب أن تراعى فيه مختلف مهام بناء السلم والأنشطة السياسية والإنسانية الرامية إلى القضاء على الأسباب الكامنة وراء الصراعات: العوز الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقمع السياسي.

وفي هذا السياق، أود أن أدلي بالتعليقات الآتية.

اليوم نحن جميعا نعترف بالصلة الوثيقة بين الحاجة إلى السلام وأهداف التنمية الاقتصادية المسنجمة القابلة للاستدامة. ونحن نتفق على أن التنمية لا يمكن تحقيقها بشكل فعّال إلا في مناخ يسوده السلم والأمن

والاستقرار. وبالمثل، فإن النتائج المحققة في العمليات الإنمائية قد تتعرض للخطر نتيجة عدم الاستقرار أو عدم توفر السلام. إن الفقر والمرض والفاقة والقمع لا تزال تخرب العالم، والدليل على ذلك ملايين اللاجئين والمشردين.

وهذه المشاكل هي مصدر الصراعات المسلحة ونتائجها على حد سواء. فيجب ألا يكون اهتمام مجلس الأمن بها متوانيا، وأن تظل الجهود المكرسة لها تحظى بأولوية مطلقة.

أما المشكلة الشائكة المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وزيادة تعميمها، فهي تمثل تحديا لنا جميعا، ويتعين علينا أن نتجاوز المناقشات العقيمة حول السؤال المضلل عما إذا كانت هذه الأسلحة سببا للصراعات أو نتيجة لها.

ولا ينكر أحد في هذا الصدد أن كل إنسان يتفق اليوم على أن تدفق الأسلحة يغذي ويزيد انعدام الأمن، ويفضي إلى اندلاع الصراع. ويتسبب تزايد الاستخدام المنهجي للأسلحة في إضفاء الطابع العسكري على قسم من السكان المدنيين مما يخلق في نهاية المطاف معادلة جديدة للقوة بين مختلف الفئات ويذهب بهم في الواقع بعيدا عن إطار المفاوضات. وكثيرا ما يتسبب هؤلاء الناشطون المدنيون الجدد في إضعاف المؤسسات القائمة ويشكلون تهديدا طويل الأمد للسلام والاستقرار في المناطق التي يعملون بها.

ولذا تحتل مراقبة وتقييد الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والحد منه، أولوية في سياق منع الصراعات، وعلى المجتمع الدولي أن يهتم اهتماما خاصا بهذه المشكلة. وواضح أن النهج المثالي هو أن توضع في إطار الأمم المتحدة معاهدة دولية تحد من عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وهذا هو السبب في أن بلدي، السنغال، يؤيد بشدة أن يعقد في عام ٢٠٠١ مؤتمر دولي عن جميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها.

ومن المفيد أن نذكر هنا أن السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة السابق اقترح في تقريره "خطة للسلام" المنشور في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إرساء "نزع سلاح صغير" على أساس جمع المخزونات ثم تدميرها لمنع إعادة استخدامها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ قررت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي تدرك فداحة هذا البلاء، وقفا اختياريا لاستيراد وتصدير الأسلحة الصغيرة.

والتعليق الثالث الذي أود إبداءه يستند إلى نهج منطقي. فأليس من الأفضل، لكي نمنع الصراعات المسلحة، أن ننشئ صندوقا خاصا لغرض وحيد هو دعم استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية؟ وأن يمول الصندوق آليات الوقاية العاملة بالفعل في مختلف المناطق دون الإقليمية في هذا العالم، بدلا من إنفاق المبالغ الطائلة على صنع السلام وعمليات حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

لقد أصبح منع الصراعات أولوية مطلقة بالنسبة للقارة الأفريقية التي تدفع ثمنا غاليا لصراعاتها المسلحة. وهذا هو سبب إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٣ آليتها لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، والتي لها صندوق سلام مصمم بالتحديد لتمويل بناء القدرة الأفريقية على منع الصراعات وتسويتها.

وأود أن أشيد هنا بالبلدان المانحة الكثيرة التي قدمت المساعدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية للوصول إلى هذا الهدف. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا على التزامها إزاء البلدان الأفريقية في إطار المبادرة الثلاثية (ريكامب) التي تستهدف التدخل السريع الفعال في عمليات صنع السلام وحفظ السلام وكذلك في عمليات الإغاثة الإنسانية الطارئة. ونرحب دائما بالمبادرات الأخرى من هذا القبيل إذا ظلت مفتوحة الباب أمام أي دولة أفريقية ترغب في المشاركة فيها.

إن منع الصراعات ميدان بالغ التعقيد. وهو يتطلب تعبئة جهات مؤثرة مختلفة وتجميع شتى العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما يتطلب اتباع نهج شامل ومتضافر وحاسم، ومشاركة من شتى أجهزة الأمم المتحدة التي يعمل كل منها في مجال تخصصه.

ومن التحديات الرئيسية التي سنواجهها في القرن القادم، وهي من القطاعات الأساسية التي يجب على الدول الأعضاء تجميع أفكارها فيها بغية تعزيز مصداقية المنظمة في القرن الحادي والعشرين، ما يتصل بالتحديد بقدرة منظمتنا على إنشاء آلية مرنة ومتفتحة مسؤولة

على أساس دائم لتنبيه المجتمع الدولي إلى حالات الأزمات المحتملة في العالم، والتوصية بالتدابير الطارئة المناسبة.

وعلينا ونحن في نهاية هذا القرن العشرين أن نسلم في نهاية المطاف بأن ثقافتنا في الاستجابة للأزمات التي تهز العالم يجب أن يستعاض عنها بنوع آخر من الثقافات، ثقافة منع الأزمات. ويجب أن تساعدنا مناقشة اليوم على تحديد معالم هذه المسألة الهامة التي نرى أنها يجب أن تظل مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل السنغال على كلماته الرقيقة الموجهة إلى شخصي ووفد بلادي.

والمتكلم التالي هو ممثل النرويج الذي أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): طبقا لأحد التقديرات الأخيرة، مات في الحروب خلال التسعينات خمسة ملايين ونصف المليون من الأشخاص. وتحطمت حياة كثيرين غيرهم. والأغلبية العظمى من هذه الصراعات تنشب في العالم الثالث حيث تتحمل بلدان كثيرة عبئا ثقيلا بقبولها اللاجئين من الصراعات الدائرة في دول مجاورة دون أن تحظى في أحيان كثيرة بالتقدير الواجب جزاء على جهودها. ولا تشك النرويج في أن على المجتمع الدولي أن يزيد اهتمامه كثيرا وأن يوجه المزيد من الموارد لحل الصراعات الكثيرة التي تعوق التنمية وتوجد المعاناة البشرية وتثقل كاهل قدرة الدول النامية على الاستجابة، ولا أقل من ذلك في أفريقيا.

ونحن مقتنعون بأن منع الصراعات يسهم بوضوح في التنمية الدائمة والمستدامة، تماما كما أن تخفيف حدة الفقر وإحراز التقدم الاجتماعي ربما قللا من مخاطر الحروب والصراعات. ومن نافلة القول إن للأمم المتحدة ومجلس الأمن دورا محوريا يضطلعان به في هذا الصدد.

ولذا أود أن أعرب، سيدي الرئيس، عن تقدير النرويج لمبادرتكم التي جاءت في وقتها، وللفرصة التي أتيحت لي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة عن دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة. فالنرويج ترحب بهذا القدر من الشفافية والانفتاح الذي ينطوي عليه السماح لغير الأعضاء بالمجلس بعرض آرائهم وبث أفكار جديدة في المناقشات المواضيعية المفتوحة التي من هذا القبيل. ونحن نشجع المجلس على توسيع نطاق ممارسة عقد هذه الجلسات المفتوحة بدلا من الجلسات المغلقة.

وليس هناك شك في التزام النرويج بالتمسك بالدور الأساسي والمسؤولية الأولى لمجلس الأمن في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ولقد أسند لمجلس الأمن الذي يعمل باسم العضوية العالمية في الأمم المتحدة، المركز المرموق والالتزام باتخاذ التدابير الفعالة والجماعية لمنع وإزالة التهديدات للسلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ومن ثم ينبغي أن يظل النظر المبكر والأعمال الوقائية من جانب مجلس الأمن فيما يتعلق بالمنازعات وحالات الصراع المحتملة، الأداة الرئيسية لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع الصراع ونحن ندخل القرن الجديد. وكلما زاد استعداد المجلس للعمل الوقائي، كلما زاد احتمال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق.

ولدور الأمين العام أهمية حيوية في هذا الصدد. كما أن الأمين العام الذي أتيحت له، بموجب المادة ٩٩ من الميثاق، إمكانية إطلاع المجلس على أي مسألة يرى أنها قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين، له مهمة حاسمة في مجال الإنذار المبكر في حالات الأزمات. وتشارك النرويج في الرأي القائل بأنه ينبغي زيادة تعزيز قدرة الأمين العام على العمل الوقائي، بطرق تشمل تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة. وللمساعدة في هذا الصدد، أسهمت النرويج للصندوق الاستئماني للعمل الوقائي بما مجموعه ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، وفي نفس الفترة، أسهمت النرويج أيضا بحوالي ٤ ملايين دولار لصناديق استئمانية وأنشطة أخرى تابعة لأمانة الأمم المتحدة ومتعلقة بمنع الصراعات على صعيد العالم.

والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام أنشطة ذات فعالية عالية من حيث التكلفة لصون السلم والأمن الدوليين. وتمويل هذه الأنشطة ينبغي ألا يتوقف بعد الآن على الزيادة في أسعار الصرف، وإدارة معدلات الشواغر والصناديق الاستئمانية. لذلك ترحب النرويج بأن أدرجت في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ أموال للبعثات السياسية الخاصة التي ترى النرويج أنها ذات أهمية فائقة.

والانتشار الوقائي ونزع السلاح الوقائي استراتيجيتان أخريان أثبتتا نجاحهما في السنوات الأخيرة. وقد شاركت النرويج منذ البداية في قوات حفظ السلام في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مقدونيا، وهي أول بعثة وقائية للأمم المتحدة يتم نشرها على الإطلاق. وتؤيد النرويج الجهود الرامية إلى مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة ومختلف المبادرات الجارية حاليا في الأمم المتحدة وغيرها والرامية إلى كبح هذه التجارة المهلكة.

وتؤمن النرويج بمواصلة الجهود لمواجهة ثقافة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني. والمحكمتان الجنائيتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة يمثلان لبنتين جديدتين هامتين في صرح القضاء الدولي فيما يتعلق بمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية. والخبرة المكتسبة أيضا في هذا المضمار تمثل خطوة صوب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لنظام روما الأساسي. وتحث النرويج كل الدول على أن تصدق على هذا النظام الأساسي لكفالة إنشاء المحكمة في وقت مبكر. فوجود مؤسسة عالمية دائمة من هذا النوع من شأنه أن يعزز تعزيزا كبيرا الردع ضد ارتكاب أبشع الجرائم الدولية.

والنرويج بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد عملت على زيادة تطوير التعاون مع الأمم المتحدة. والعلاقات التعاونية الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مسألة ذات أهمية فائقة لنجاح منع الصراعات على الصعيد الدولي.

وللنرويج تقليد عريق يتمثل في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية وتخفيض الفقر في البلدان النامية على الصعيد الثنائي وعن طريق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإننا نشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى توفير الإغاثة الإنسانية والمساعدة في التضامن مع ضحايا الكوارث الطبيعية والحروب وغير ذلك من الصراعات العنيفة. وشاركنا في مختلف عمليات السلم والمصالحة في مناطق الصراع في كل أرجاء العالم.

وقد أدركنا بصورة متزايدة الحاجة إلى اتباع نهج متكامل في جهودنا الرامية إلى تحقيق السلم والتنمية. أن جهود منع الصراعات وتقديم المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية يجب أن تمضي جميعها يدا بيد.

ويجب أن نعالج الأسباب الجذرية للصراع، وليس الأعراض فقط. وينبغي للإدارة الفعالة للأزمات ومنع الصراعات أن يشملا في الأجل الطويل تقديم المساعدة لتعزيز التنمية الدائمة والمستدامة، ومكافحة الفقر والتخفيف على البلدان الفقيرة من عبء ديونها الذي لا يطاق، فضلا عن الجهود الرامية إلى تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية، والحكم الصالح وحقوق الإنسان.

وقد اعتمدت النرويج استراتيجية وطنية تجمع بين المساعدة الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام، ومنع الصراعات، وتحقيق السلم والمصالحة، والتنمية. وسننشط في زيادة تطوير الجهود المنسقة. وينبغي أن نُدخل المانحين الثنائيين، والمنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية في شراكات بناءة.

وما لم نستطع استحداث نُهج مناسبة لمنع الصراعات وتعزيز المصالحة، فإن جهودنا الإنمائية ستتقوض بل وينعكس اتجاهها. وليس بناء ثقافة الوقاية أمرا سهلا. ولكن النهج الذي اعتمده الأمين العام، ولا سيما في تقريره عن أفريقيا، يعد بلا شك من أكثر السبل البناءة المؤدية إلى الأمام. فالفقر والتخلف والصراعات العنيفة ترتبط ارتباطا وثيقا. ولا يمكننا أن نواجه أحدها دون أن نواجه الأخر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، في البداية أن أعرب لكم عن تقدير وفد بلادي لاتخاذكم المبادرة الخاصة بتنظيم هذه المناقشة العامة بشأن الموضوع الهام للغاية المتمثل في دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة. ونحن نقدر جهودكم المبذولة لتعزيز الشفافية في عمل المجلس ونثني عليها ثناء حارا.

وتمثل الزيادة التي حدثت مؤخرا في عدد الصراعات المسلحة مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي برمته. وإذ أشار الأمين العام، في تقريره السنوي الأخير،

إلى نشوب العديد من الصراعات المسلحة أو تجدد اندلاعها في مختلف أرجاء العالم في عام ١٩٩٨، فإنه قد أثار إمكانية أن يكون الاتجاه التدريجي ولكنه مفعم بالأمل صوب عالم تقل فيه الحروب في عددها وفتكها، قد شارف على بلوغ غايته. وأشار أيضا إلى أن أثر الحروب على المدنيين قد تفاقم لأن الحروب الداخلية، التي تمثل الآن أكثر أنواع الصراعات المسلحة حدوثا، تفتك في العادة بالمدنيين أكثر من الحروب فيما بين الدول.

وبالنظر إلى خطورة الحالة، فإن هناك حاجة ماسة إلى التركيز من جديد على وضع استراتيجيات وقائية أكثر فعالية، من ناحية، وتحسين أداء الآليات القائمة، من الناحية الأخرى. والإجراءات الوقائية، بما في ذلك تقصي الحقائق، والإنذار المبكر، والوساطة والتفاوض، فضلا عن الانتشار الوقائي، ونزع السلاح الوقائي، هي الاستراتيجيات الرئيسية القريبة والمتوسطة الأجل لمنع المنازعات من أن تتصاعد إلى حروب، ومنع الحروب السابقة من النشوب مرة أخرى. ولكن في الأمد البعيد، من المهم للغاية أن ينصب التفكير على إيجاد سبل ووسائل لتهيئة عالم ينعم بالسلام، وذلك بالقضاء على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار عن طريق المواجهة الفعالة للمشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وفي هذا السياق، لا تزال مسؤولية مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة تكتسب أهمية أكبر في ضوء التغيرات التي طرأت منذ انتهاء الحرب الباردة وفي ضوء الزيادة في عدد الصراعات المسلحة. ودور مجلس الأمن في هذا المجال ينبغي النظر إليه في إطار مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وعلاقته مع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، ونظام الأمن الجماعي الذي أنشئ بموجب الميثاق وعملية اتخاذ القرار.

إن عجز المجلس عن التصدي لعدد من المسائل الأمنية الأساسية في العام المنصرم يثير قلقا عميقا. والأزمات التي يجري فيها إعاقة تدابير المجلس بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بين الدول الخمس دائمة العضوية، أو التي تستمر فيها الانقسامات العميقة إنما تعمل على تقويض فعالية المجلس. وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان للمجلس لدى الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية أن يستجيب في الوقت المناسب وأن يتصرف بسرعة استجابة لحالات الأزمات. ولقد لاحظنا أنه يوجد في بعض الأحيان اتجاه لدى المجلس بأن يترك الحالات تتدهور إلى درجة تؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح، وأحيانا تؤدي إلى وقوع كوارث إنسانية واسعة النطاق.

ويتعيَّن على المجلس أن يستند إلى تجاربه في مجال السلم والأمن. فعمليات حفظ السلام التي يطلقها المجلس تشكِّل أحد تلك المجالات التي شهدنا فيها بعض التطورات الإيجابية، بما فيها تفاعل البلدان المساهمة بقوات مع المجلس بصورة متزايدة ومنتظمة بشأن بعثات حفظ السلام. لكن مسألة التأخير في تسديد تكاليف حفظ السلام، بالإضافة إلى التأخير في إنشاء بعثات لحفظ السلام ردا على حالات الأزمات بعد صدور ولاياتها المناسبة تحتاج إلى دراسة.

والتهديد المتمثل في السماح للاعتبارات المالية بأن تؤثر في عملية اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان ينبغي الاستجابة للتهديدات الواضحة للسلم والأمن الدوليين وطريقة ذلك، مسألة تثير قلقا كبيرا ومتزايدا. فهي يمكن أن تُضعف سلطة المجلس وسلطة الأمين العام في تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام.

وهناك تصور عام بأنه لا يوجد معيار موحَّد في الاستجابة لاندلاع الصراعات في جميع أرجاء العالم. ومما يثير الانزعاج أن مجلس الأمن كان في بعض الأحيان بطيئا جدا في استجابته للصراعات في أفريقيا وفي بعض المناطق الأخرى، ولم يكن فعالا بما فيه الكفاية في الالتزام بالتدابير والموارد التي أذن بها لمواجهة هذه المشاكل.

وعلى سبيل المثال نجد في منطقتنا أن الحالة في أفغانستان - حيث تستمر أعمال العنف وسفك الدماء منذ سنوات، وتعمل زراعة المخدرات والاتجار بها على تعريض جميع جيرانها للخطر بصورة مباشرة وأوروبا بصورة غير مباشرة، ووجود مئات الآلاف من الناس الذين تقطعت بهم سُبل الحياة في الجبال الشمالية دون أن يتوفر لهم المأوى أو الوسائل التي تمدهم بأسباب الحياة في بداية الشتاء القاسي في أفغانستان - تستحق اهتماما أكبر من مجلس الأمن. ومشكلة التطرف والإرهاب المنبثقة عن حركة طالبان تمثل من دون شك عاملا بالغ الأهمية في زعزعة الاستقرار وتتطلب استجابة حاسمة من مجلس الأمن. غير أن الإرهاب ليس سوى عنصر من عناصر حالة الفوضى وسفك الدماء السائدة في أفغانستان.

وقيام مجلس الأمن بالتصدي لمشكلة الإرهاب وحدها سيكون نهجا فاترا ومحدودا. وفي حين أنه قد يتوافق مع بعض الشواغل الآنية لدى بعض الدول الأعضاء دائمة العضوية في المجلس، فإنه لا يتصدى للمشكلة الأكبر التي يعاني منها الشعب الأفغاني والمنطقة. فالمشكلة في أفغانستان تتطلب نهجا متكاتفا وشاملا يتخذه مجلس الأمن؛ فالنهج الجزئي نادرا ما يدلل على نجاحه. ومن الصعب الافتراض بأن مجلس الأمن لو وقعت في أوروبا مشكلة مماثلة لمشكلة أفغانستان من حيث طابعها ومدتها، فإنه سيستجيب بطريقة مماثلة.

وبسبب ضرورة تعاون أكثر اتساقا وفعالية بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في منع الصراعات المسلحة، ينبغي أيضا مراعاة استعراض علاقات المجلس مع الأجهزة الأخرى الرئيسية، ولا سيما الجمعية العامة. ونعتقد أن من الضروري تحقيق التوازن الدقيق الذي يجسده الميثاق في العلاقة بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويجب أن يخضع المجلس لقدر أكبر من المساءلة أمام الجمعية العامة بالنسبة للقرارات التي تؤثر على جميع الأعضاء. ولذا، فإننا نحث مجلس الأمن لدى اضطلاعه بمسؤوليته الأساسية على الاستجابة للتعقيبات والمناقشات في الجمعية العامة. ومثل هذه الاستجابة من شأنها أن تكفل وتعزز علاقة دستورية سليمة بين الجهازين الرئيسيين.

والأمين العام، في أنشطته وجهوده المبذولة في صنع السلام والهادفة إلى التقليل من أسباب الصراعات المسلحة وإزالتها، يحتاج إلى الدعم والتعاون الكاملين من جانب المجلس. وعلاوة على ذلك، نرى أنه يتعيَّن على المجلس أن يشجِّع إسهامات الدول الأعضاء، فرادى أو مجموعات، التي لديها مصالح خاصة في حالات معينة من الأزمات، مثل مختلف أفرقة الاتصال المعنية بمختلف المسائل.

ونرى أن الطريقة التي يعالج بها المجلس الحالات ويتخذ القرارات ذات أهمية كبيرة. ويعتقد وفدي اعتقادا قويا بضرورة أن يحصل المجلس على معلومات مباشرة من الأطراف المعنية، بما في ذلك إشراكها بصورة مباشرة في مناقشات المجلس. وعملية المشاورات والتفاعل والتبادل بين المجلس والدول المعنية مباشرة بمسألة معينة معروضة على المجلس، والأطراف الأخرى المعنية، تحتاج إلى تعزيز بهدف المساهمة في تحسين عملية اتخاذ القرار في المجلس. وتحقيقا لهذا الغرض، نؤيد أيضا المقترح الرامي إلى إشراك ممثلي الدول المعنية التي ليست أعضاء في المجلس في المشاورات غير الرسمية للمجلس.

وحالة الشلل التي يعاني منها المجلس أحيانا بشأن بعض المسائل الهامة إنما تلام عليها جزئيا على الأقل عملية اتخاذ القرار في المجلس. وهذا الشلل مضر بمصداقية وفعالية المجلس وتترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين.

لا يمكن إنكار أن مأزق المجلس وشلله يتعلقان بأحد جوانب عملية اتخاذ القرار فيه في استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. وكان ذلك في صلب عجز المجلس عن مواجهة مأساة كوسوفو، والاضطرار إلى استخدام القوة دون ترخيص من المجلس. ومن الواضح أن مسألة حق النقض ينبغي أن يُعاد النظر فيها بجدية، وأن نتوصل إلى سبل إدارة هذه المسألة بشكل أفضل، إذا كان يُراد للمجلس أن يتصرف بفعالية لمنع الصراعات المسلحة. وفي هذا الإطار، أود أن أذكركم بموقف حركة عدم الانحياز الذي يُطالب بالحد من ممارسة حق النقض بهدف إزالته فعليا.

وقد دفعتنا الحالة في كوسوفو إلى التفكير في الخطر المتزايد المتمثل في رؤيتنا للمنظمات الإقليمية وهي تتجاوز الدور الذي توخاه الميثاق للمنظمات الإقليمية. فاستخدام القوة على نحو يتجاوز دور الأمم المتحدة يُشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، ويتعارض مع اختصاص مجلس الأمن بوصفه الجهاز المسؤول أساسا عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين أن المنظمات الإقليمية لها دور تضطلع به في حفظ السلم بموجب الميثاق، إلا أن دورها لا ينبغي أن يؤدي إلى تآكل الدور الفريد الذي يضطلع به المجلس. وهناك حاجة من ثم، لبذل مزيد من الجهود لضمان أن يتم تعاون المنظمات الإقليمية في إطار التزام صارم بميثاق الأمم المتحدة، وأنه لن يجري انتقاص للمقام الأعلى الذي تحتله مسؤولية الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحـق (باكستـان) (تكلم بالانكليزية): يسعدنا يا سيـدي، أن نـراكم وأنتـم تتـرأسون هذه الجلسة الهامة.

لدى انتهاء الحرب الباردة، كان عند الناس في كل أنحاء العالم رؤيا لنظام دولي جديد، يقوم على أساس من العدل والانصاف. وقد راودهم الأمل في إحلال السلم والاستقرار والرخاء. ومما يؤسف له، أن هذه الرؤيا آخذة في التلاشي بسرعـة والآمال لم تتحقق بعد. وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، استمر العالم يشهد الصراعات داخل الدول وبين الدول. كما شهد أعمالا وحشية وقتلا ومذابح لا يستطيع أن يرتكبها إلا الجنس البشري على نطاق مذهل حقا.

ومن ثم لا يمكـن أن يكـون هنـاك اختـلاف بشأن ما يتسم به التقليل من احتمالات نشوب الصراعات وتهيئة بيئة عالمية سلمية من ضرورة والحاح وذلك من أجل تحقيق التقدم للجنس البشري.

والسؤال هو عما إذا كان من الممكن منع نشوب الصراعات وما يكتنفها من دمار. والرد في رأيي أنه قد لا يكون من المستطاع منع الصراعات طوال الوقت، ولكن إذا ما توافرت درجة كافية من الالتزام والاهتمام والمشاركـة والموضوعية والعدالة من المجتمع الدولي، فإن معظم الصراعات يمكـن منعها، والخوف من الفشل من حين إلى آخر لا يمكن أن يسمح له بأن يردع المجتمع الـدولي عـن تصميمـه علـى تحرير العالم من ويلات الحرب.

والاستراتيجيات الفعالة لمنع المنازعات من شأنها أن تنقذ الأرواح وأن توفر بلايين الدولارات التي تنفق على شن الحروب ثم على ما يلزم من تعمير وتأهيل بعد الموت والخراب والتشريد التي تتسبب الصراعات فيها. ووفقا لتقـرير صدر مؤخرا، قدرت تكلفة سبع حروب كبيـرة نشبت في التسعينات بحوالي ٢٠٠ بليون دولار. ولا شك أن هذا تقدير متحفظ جدا وربما لم يأخذ في الحسبان التكلفة البشرية الفادحة، وتكاليف إعادة البناء والتأهيل، التي تزيد بكثير مما يُبدد في شن الحرب فعليا.

ولنتصور لبرهة التغيرات الإيجابية التي يمكن أن تحدثها هذه المبالغ الطائلة في حياة الملايين في العالم النامي لو أن هذه الموارد استخدمت للتنمية المنصفة في البلدان المعرضة لنشوب الصراعات وغيرها من البلدان الناميـة. وتكمن أشد الحقائق مرارة في أن معظم الصراعات، إن لم يكن كلها، تحدث في البلدان النامية، وتدمر اقتصاداتها وتعصف بأرواح شعوبها. ولو كان السلم والتنمية لا يمكن أن ينفصلا حقا، كما نذكر أنفسنا دون كلل، لوجب على المجتمع الدولي أن يوجه جهوده ويكرس موارده للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية بغية تعزيز السلم الدولي ومنع الصراعات.

وينبغي أن تكون أي وصفة لمنع الصراعات متعددة الأبعاد، إذ ليس هناك سبب منفرد لتفسير نشوب الصراعات سواء كانت بين الدول أو داخل الدول. وفي حين أن الدبلوماسية الوقائية والنشر الوقائي ينبغي أن يكونا مجالين رئيسيين لتركيز الاهتمام من جانب المجتمع الدولي على المدى القصير، فإننا نعتقد أن مفهوم ما يُسمى بنزع السلاح الوقائي ينبغي أن يُدرس بأقصى قدر من العناية، نظرا لأن هذا المفهوم يمكن أن يعمل ضد الحق الأصيل في الدفاع عن النفس المكرس في ميثاق الأمم المتحدة والذي يحتمل أن يُطبق ضد الصغار والضعفاء. وعلينا أن نذكر أنفسنا باستمرار بأن أي استراتيجية لمنع الصراعات لن تكون مستدامة إلا إذا عالجت الأسباب الجذرية للصراعات وليس أعراض الصراع المسلح فحسب. واعتقادنا بخلاف ذلك هو من قبيل الأوهام.

ولذلك ينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى منع الصراعات على حل المشاكل الأساسية. ويمكن أن تكون هذه المشاكل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو إنسانية. وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نُشير إلى أن مجالات المسؤولية الملقاة على عاتق مختلف أجهزة الأمم المتحدة قد حُددت بوضوح في الميثاق. والحدود التي يُقررها الميثاق يجب التقيد بها واحترامها بدقة. وفي حين أن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق، فينبغي ألا تبذل أي محاولة لتجاوز هذه الحدود. ويجب أن تضطلع جميع أجهزة الأمم المتحدة بأدوار يدعم بعضها بعضا، على النحو المتوخى في الميثاق.

وفي اعتقادنا أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يضع مجموعة من القواعد الأساسية التي تتعلق بمنع الصراعات. ونرى، أن تتضمن هذه القواعد ما يلي.

أولا، عند النظر في اتخاذ تدابير وقائية، يتعين احترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للـــدول ذات السيادة. إلا أن هذا المبدأ، لا يمكن ولا يجب أن يمتد ليشمل الحالات التي تسعى فيها الشعوب تحت الحكم الاستعماري أو السيطرة الأجنبية إلى الكفاح من أجل الحصول على حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وثانيا، يجب أن يستند منع الصراعات على مبادئ الأمن الجماعي المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

وثالثا، يجب احترام الدور الرئيسي الذي تضطلع به الجمعية العامة بصفتها الهيئة الوحيدة التي تتمتع بتمثيل عالمـــي فـــي منظومة الأمم المتحدة والحفاظ على ذلك الدور. وفي السنوات الأخيرة، يبدو أن مجلس الأمن قد سعى في بعض الأحيان إلى انتحال الاختصاص بالنسبة لبعض المهام الموكولة لهيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة، أو على الأقل تحديد اتجاهها عن طريق التذرع بإيجاد صلة، مهما كانت واهية، بالسلم والأمن الدوليين، ثم يمضي إلى اتخاذ قرارات أو إصدار بيانات رئاسية بشأن هذا الموضوع. ويجب على مجلس الأمن أن يقاوم هذا الاغراء.

رابعا، ولسوء الحـــظ، لم يتصرف مجلس الأمن بصورة دائمة على أساس المتطلبات الموضوعية لحالة ما. ولقد فشل، على سبيل المثال، في معالجة بعض الصراعات المستمرة الآن - الصراعات التي ترتبت عليها معاناة إنسانية شديدة وانتهاكات منتظمة للقانون الإنسانـــي الدولي. وينبغي عدم السماح للانطباع العام الذي يفيد بأن المجلـــس يطبـــق معاييـــر مختلفة على صراعات في أجزاء مختلفة من العالم بأن يصبح اقتناعا عاما.

وخامسا، لا بد أن يقوم الأمين العام بدوره بما يتفق مع المسؤوليات التي أوكلها إليه الميثاق، وبخاصة في الحالات التي تقع فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد أشخاص خاضعين لحكم استعماري أو لاحتلال أجنبي والتي تشكل فيها تلك الانتهاكات تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وسادسا، ينبغي استحداث نظام فعال للإنذار المبكر بهدف تحديد مناطق الصراعات المحتملة دون أي تمييز يتعلق بالموقع الجغرافي أو بالخلفية الاجتماعية - الاقتصادية أو الهوية الإثنية - الثقافية للناس. وينبغي استعراض الأساليب الحالية التي تتبعها الأمم المتحدة في جمع المعلومات بغية ضمان أن تكون المعلومات المجمعة ذات مصداقية وغير تمييزية.

وسابعا، وحسبما ذكرت آنفا، لا بد من معالجة الأسباب الكامنة للصراعات والمنازعات وليس أعراضها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحسم المنازعات المعلـّقة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. والصراع الذي طال أمده بشأن احتلال الهند غير المشروع لجامو وكشمير وإنكار حق الشعب في ذلك الإقليم في تقرير مستقبله، يمثل مشكلة ظلت دون حل لفترة تزيد عن خمسين سنة وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وما ذلك إلا مثال واحد على ما تقدم ذكره. ولا بد أن يعمل مجلس الأمن على حل تلك المنازعات ومنازعات مماثلة أخرى في وقت مبكر وفقا لقراراته بشأن هذا الموضوع.

وثامنا، فإن جميع المنازعات الثنائية بين الدول هي تعريفا منازعات دولية. وأي انحراف عن هذا المبدأ الأساسي للقانون الدولي هو انحراف تمييزي، وغير عادل ويناقض مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتاسعا، لا بد من مناقشة تهديدات السلم والأمن، التي يسترعى انتباه مجلس الأمن إليها من أجل اتخاذ إجراءات وقائية محتملة في جلسات مفتوحة بمشاركة كاملة من جميع الأطراف المهتمة. وعاشرا، قد ينظر مجلس الأمن في نشر قوات وقائية، إذا اقتضت الضرورة، في مناطق الصراعات، ولا سيما في أفريقيا، علـــى غرار نشر القـــوات الـــوقائية فـــي حالـــة جمهـــورية مقـــدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وحادي عشر، ينبغـــي ألا ينظر مجلس الأمن في إمكانية اتخاذ تدابير وقائية بموجب الفصل السابع من الميثاق إلا بعد أن تستنفد كافة السبل المتاحة للأمم المتحدة وبعد إجراء بحث شامل للآثار الضارة المترتبة علـــى تلك التـــدابير والتـــي تؤثر على شعب البلد المستهدف، فضلا عن الدول المجاورة. ولا بد أيضا من استحداث تدابير لتخفيف الصعوبات الاقتصادية التي تتعرض لها شعوب البلدان المتأثرة نتيجة لذلك. وثاني عشر، وبالرغم من ضرورة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإن معظم تلك المنظمات لا تستطيع أن تضطلع إلا بدور محدود لمنع صراع مسلح. وعلى أية حال، لا بد أن تكون كافة الإجراءات التي تتخذها المنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن الحاجة إلى أن تبذل منظومة الأمم المتحدة جهدا متسقا من أجل منع الصراعات هي الآن أكبر بكثير مما كانت عليه من ذي قبل بسبب طبيعة الصراعات المعقدة واحتمالات أن تسبب أضرارا وتدميرا على نطاق واسع. ويكمن مفتاح إدارة مشاكل السلم والأمن الدوليين على نحو أفضل في المسؤولية المتشاطرة بين الجمعية العامة، ومجلس الأمن وأجهزة أخرى على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. ولسوء الحظ، لم يكن مجلس الأمن في بعض الحالات على استعداد لتحمل مسؤولياته أو أنه لم يستطع تحملها، إما بسبب استخدام حق النقض أو لأنه كان يفتقر إلى وجود إرادة جماعية لتنفيذ قراراته. ولا بد من تصحيح هذه الحالة لتعزيز مصداقية المجلس.

ونعتقد أيضا أن أعضاء المجتمع الدولي ومجلس الأمن لا بد أن يمارسوا قدرا كبيرا من الرعاية، والحذر والاحتراس في وصف حالات أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبتقييم ما إذا كانت حالات معينة تقتضي اتخاذ تدابير وقائية، يتسم التفريق بين الأزمات التي تشكل تهديـدا للسلم والأمن الدوليين والأزمات التي لا تشكل تهديدا من ذلـك النوع بأهمية حيوية ويحدد أي جهاز للأمم المتحدة ينبغي أن يقوم بدور قيادي في حلها. ولذلك من المفيد بذل جهد لدراسة جوهر الأزمات، وبعد ذلك مناقشتها من جميع أعضاء الأمم المتحدة لضمان أن تعمل جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وفقا للولايات المحددة المناطة بها بموجب الميثاق، بهدف ضمان السلم والتقدم والرخاء لشعوب العالم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أبدي ملاحظة ختامية بشأن إجراء المناقشات المفتوحة. لقد شاركت باكستان في هذه المناقشة بغية الإعراب عن آرائها لمجلس الأمن. غير أني أعلم، أن مجلس الأمن اعتمد بالفعل مشروع بيان رئاسي بشأن هذا الموضوع الذي سوف تقرأونه أنتم سيدي الرئيس بعد هذا الاجتماع. وهكذا، فإن الآراء التي أعربت عنها وفود من غير الأعضاء في هذه المناقشة لم تؤخذ في الحسبان. ونعتقد بأن مجلس الأمن بحاجة إلى استعراض هذا الإجراء، الذي يجعل هذه المناقشة ممارسة عقيمة في إلقاء الخطب. ونود أن نقترح بأنه ينبغي إجراء المشاورات غير الرسمية التي يعقدها أعضاء مجلس الأمن في المستقبل بعد جلساته المفتوحة لكي تشارك فيها الدول غير الأعضاء، وحتى يتسنى أن تؤخذ في الاعتبار أيضا آراء الدول غير الأعضاء في صياغة البيانات الرئاسية وقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجـّهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي هو ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كروكهمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أهنئكم يا سيدي، على رئاستكم الفعالة لمجلس الأمن في الشهر الحالي، وأغتنم هذه الفرصة للتكلم عن دور مجلس الأمن في مجال منع الصراعات المسلحة.

اليوم، أي قبل أسابيع قليلة من بداية الألفية الثالثة، ليس بوسعنا أن نصرح بأن واحدا من الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة - ألا وهو "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" - قد أنجز تماما. وبالرغم من جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتي تستغرق وقتا طويلا تحقيقا لهذه الغاية، فإن التقارير تفيد عن وقوع قتلى وجرحى في الصراعات المسلحة بأعداد مـُروعة. وما زلنا نشاهد انتهاكات جسيمـة لحقـوق الإنسـان، فضلا عن تدهور المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفضلا عن ذلك، وفي الفترة الراهنة وهي فترة ما بعد الحرب الباردة، نرى أن عدد الصراعات داخل الدول قد زاد إلى حد كبير عن عدد الصراعات فيما بين الدول.

إن الأسباب الرئيسية للصراعات المسلحة عديدة ومعقدة. ويمكن اقتفاء أثرها، في جملة أمور منها، أحداث تاريخيـة معينـة، والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية القائمة حاليا، والافتقار إلى نظم حكم جيدة والتعصب الذي طال أمده فيما بين الأعراق وفيما بين الديانات. وفي الوقت نفسه، هناك إدراك آخذ في النمو داخل المجتمع الدولي مفاده أنه ليس بالمستطاع تجنب الصراعات المسلحة وأن السلام بتكلفة باهظة أفضل من أرخص حرب. وعلى غرار ما أبرزه الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٩ عن أعمال المنظمة، فإن التحدي المشترك هو إقرار حتمية التغيير من ثقافة رد الفعل للصراعات القائمة إلى ثقافة المنع.

إننا نرى أن تعزيز الالتزام بسياسة لمنع الصراعات لن يتسنى دون الدور الرائد لمجلس الأمن. ويواصل المجلس تحمـّل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وهناك تشكك في قدرات المجلس الحالية فيما يتعلق بالنطاق الكامل للتدابير الوقائية، بدءا بالدبلوماسية الوقائية وانتهاء بالنشر الوقائي ونزع السلاح الوقائي. وفي رأينا، لهذه الشكوك ما يبررها بالتأكيد.

ولعل الأعضاء يذكرون أن ممارسة الأمم المتحدة لدعم السلم عبر العقد الأخير قد أوضحت أيضا ضرورة زيادة تطوير مفهوم منع الصراعات. إن "خطة للسلام" التي قدمها الأمين العام في عام ١٩٩٢ وملحقها لعام ١٩٩٥ وفّرا أساسا نظريا صلبا لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك مفهوما الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم. وتدعم أوكرانيا تلك العملية وهي تضطلع بدور نشط في أعمال الأفرقة الفرعية الأربعة المنبثقة عن فريق الجمعية العامة العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بخطة للسلم. ونرى أنه من المؤسف أن المناقشة في الفريق الفرعي بشأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم لم تؤد إلى اتفاق بشأن وثيقة للتعريفات والمبادئ التوجيهية والتدابير اللازمة لهذه الأنشطة.

إن أوكرانيا ترى أن الخلافات بشأن الطائفة الكاملة للتدابير الوقائية يمكن إزالتها. ونأمل أن توفر جلسة مجلس الأمن هذه الدافع لاستئناف الجهود الرامية إلى إكمال العمل بنجاح في مفهوم واستراتيجيات منع الصراعات المسلحة. وعلى وجه الخصوص، قد يكون من المفيد أيضا تحديد معايير إشراك القدرات المتعددة الأطراف من أجل الإنذار المبكر والوقاية وتسوية الصراعات. وترى أوكرانيا أنه، ما لم تراع هذه المعايير آراء المجتمع الدولي، لا ينبغي لمجلس الأمن أن يأذن بعمل وقائي عسكري بدون موافقة الدولة المعنية. وتتطلع أوكرانيا قدما إلى المشاركة في المزيد من النقاش في هذا الموضوع. ومن الواضح أن مجلس الأمن ينبغي له ألا يتردد في استخدام الآليات والأدوات الموجودة لمنع الصراعات في مناطق التوتر، بما في ذلك تنفيذ عمليات بموجب ولاية نشر وقائي وبموافقة الدولة المعنية.

ويسرنا أن نلاحظ نجاح قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وهي بعثة الأمم المتحدة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، التي تمثل بعثة فريدة في تاريخ الأمم المتحدة. وفي رأينا فإن التجربة الفريدة والناجحة لتلك البعثة ما فتئت تزداد أهمية. ونحن على ثقة من أن الأمم المتحدة ستكتسب عن طريق ذلك خبرة في جهودها لدعم السلم والأمن الدوليين.

ومن المهم أهمية حاسمة أن ينظر مجلس الأمن في كيفية التعامل مع حالات الصراع في أي جزء من العالم على أساس متساو وغير تمييزي. وفي ذلك السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للقارة الأفريقية التي تتطلب مساعدة الأمم المتحدة المتصلة والشاملة في مجال منع الصراعات والتعامل معها وتسويتها. وترحب أوكرانيا بإيلاء المجلس لاهتمام متزايد لأسباب الصراعات في أفريقيا ولتعزيز السلم والتنمية فيها. إن أوكرانيا، بوصفها عضوا سينضم إلى المجلس، ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على ذلك الاتجاه.

ويرى وفدي أن مجلس الأمن سيكون أقدر كثيرا على نزع فتيل الصراعات المسلحة المحتملة إذا توافرت لدى الأمم المتحدة قدرة معززة على رد الفعل السريع. وفي هذا الصدد، تؤيد أوكرانيا زيادة تطوير نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وإنشاء مقر بعثة الانتشار السريع في أقرب وقت ممكن. وقد مرت الآن خمس سنوات منذ أن أعلنت أوكرانيا عن أول موارد عسكرية ومدنية تخصصها لترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية. وفي تلك الفترة، تضاعف إسهام أوكرانيا في ذلك النظام وتنوعت مكوناته مرتين. وفي عام ١٩٩٧ أدى ذلك العمل إلى توقيع مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن إسهام أوكرانيا في النظام في شكل أفراد ومرافق.

ونحن نعتقد أيضا أن مجلس الأمن ينبغي له أن يشجع الأمانة العامة على أن تستخدم بنشاط أكبر جميع الأدوات المتاحة لأن تتخذ في الوقت المناسب تدابير دبلوماسية وقائية مثل بناء الثقة، والإنذار المبكر، وتقصي الحقائق، والمساعي الحميدة، والوساطة، ودبلوماسية المواطنين، وما إلى ذلك. ونحن نعتقد أيضا أنه ينبغي لآلية الممثلين أو المبعوثين الخاصين للأمين العام أن تستخدم أكثر.

ونحن نرحب أيضا بالأنشطة التي تنفذها حاليا إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، بوصفها منسقة منع الصراعات في منظومة الأمم المتحدة، لاستيفاء قائمة الخبراء البارزين والمؤهلين في الدول الأعضاء لإدارة بعثات منع الصراعات. وعملية انتقاء المرشحين المناسبين لإدراجهم في القائمة تجري الآن في بلدي.

ويمكن إمعان الفكر أكثر في استخدام مجلس الأمن لأداة الجزاءات الاقتصادية بوصفها تدبيرا وقائيا في حالات البلدان المعرضة لنشوب صراعات، للحيلولة دون

انزلاقها إلى هاوية العنف والصراع المسلح. وفي الوقت نفسه، ينبغي لفرض الجزاءات الاقتصادية أن يسبقه نظر متأن في الآثار السلبية المحتملة على بلدان الطرف الثالث.

ويظل بلدي على رأيه بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ميدان منع الصراعات المسلحة يمكن أن يكثف على أساس الفصل الثامن من الميثاق، شريطة ألا يصبح الدور الرئيسي لمجلس الأمن عرضة للتشكك أو التحدي.

ومنذ عام ١٩٩٤، ظلت أوكرانيا تثابر على الدعوة إلى إنشاء آلية وقائية للأمم المتحدة من أجل رصد المصادر المحتملة للصراعات بغية الكشف في الوقت المناسب عن الحالات التي من شأنها أن تتطلب تدخلا عسكريا دوليا واسع النطاق وتفاديها. ونحن على ثقة من أن هذه المهمة العسيرة والطموحة لها أهمية بالغة حاليا بالنسبة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ونأمل أن تسهم مناقشة اليوم المفتوحة والبيان الرئاسي الذي يوشك المجلس على اعتماده إسهاما فعالا في تنفيذ هذه المهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل العراق. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على مبادرتكم بفتح المناقشة في مجلس الأمن حول موضوع دور مجلس الأمن في منع النزاعات المسلحة. واسمحوا لي بإبداء الملاحظات الآتية حول هذا الموضوع الذي يمس في الصميم واقع ومستقبل الأمم المتحدة والعلاقات الدولية بشكل عام.

أولا، لقد قامت الأمم المتحدة بهدف تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب من خلال وسائل عديدة من بينها تجنب الحروب عبر الجهود المشتركة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد كانت فلسفة الميثاق للوصول إلى هدف منع نشوب الحروب هي من خلال تسخير جهود الأمم المتحدة لخلق ظروف السلام التي لا تسمح بنشوب النزاعات. وإذا نشبت فيمكن حلها بدون اللجوء إلى القوة. ولقد عهد الميثاق إلى مجلس الأمن بمهمات محددة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. والمطلوب أن يتمسك المجلس بفلسفة الميثاق هذه، وأن يستخدم التدابير التي توخاها الميثاق، وبالذات مبدأ منع الصراعات باستخدام الوسائل السلمية وتجنب التدابير التعسفية كاللجوء إلى القوة وإلى الإجراءات القسرية كالعقوبات الشاملة التي تقتل المدنيين وتدمر نسيج المجتمعات، وكذلك تجنب المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين.

ثانيا، وعند استعراض مدى وفاء المجلس بدوره المرسوم في الميثاق، نجد أن الصورة قاتمة للأسف، وبالذات خلال السنوات العشر الأخيرة التي شهدت تدهورا كبيرا في مصداقية المجلس وفي دوره في صيانة السلم والأمن الدوليين لسببين رئيسيين: الأول هو استغلال آليات المجلس، من قبل الولايات المتحدة، لإنفاذ سياساتها أو كما عبَّر عنه السيد جيمس روبن المتحدث الرسمي باسم وزيرة الخارجية الأمريكية بقوله،

(تكلم بالانكليزية)

"إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل إلا ما تسمح لها الولايات المتحدة بأن تفعله."

(تكلم بالعربية)

والذي يريد دليلا على هيمنة الولايات المتحدة على المجلس فعليه مراجعة موقف مجلس الأمن من موضوع العراق خلال السنوات العشر الأخيرة، بدءا بالأسلوب الذي اتبعته الولايات المتحدة لإجهاض أي حل سلمي للحالة بين العراق والكويت وإجبار مجلس الأمن على فرض عقوبات شاملة على العراق بعد أربعة أيام من أحداث آب/أغسطس ١٩٩٠، ومرورا بالأسلوب الذي نفذت فيه الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) بتحويله إلى غطاء لعملية تدمير عسكري منظم لكل مظاهر الحياة في العراق، وآخر هذه الممارسات هي الضغوط التي مورست على أعضاء مجلس الأمن للمشاركة في تبني أو تأييد مشروع القرار البريطاني - الهولندي الذي يناقش حاليا في مجلس الأمن، والذي يهدف إلى إعادة كتابة قرارات المجلس، ولا يحقق رفع العقوبات، ولا يحقق حتى تعليق العقوبات، ويفرض على العراق شروطا وقيودا جديدة لم تكن موجودة في القرارات السابقة ولأمد غير معروف، ويهيئ الأرضية

لعدوان جديد على العراق. والسبب الثاني لانهيار مصداقية المجلس هو التجاوز على صلاحيات المجلس واستخدام القوة من قبل بعض الدول والأحلاف العسكرية من دون تخويل من مجلس الأمن بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتهديد أمنها وسيادتها واستقلالها، ومن أمثلة ذلك استخدام الولايات المتحدة وبريطانيا للقوة ضد العراق منذ عام ١٩٩١ ضمن مناطق حظر الطيران غير المشروعة، وكذلك في عدوان عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦ والعدوان الواسع الأخير في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وآخر مظاهر استخدام القوة الغاشمة هو قيام الطائرات الأمريكية قبل يومين بقصف مدرسة ابتدائية في شمالي العراق وجرح عشرة مدنيين بينهم أربعة أطفال. وكان موقف مجلس الأمن تجاه حالات استخدام القوة هذه، وغيرها، والتي تصنف بموجب الميثاق كأعمال عدوان، كان موقف المجلس سلبيا ولم يصدر عنه أي رد فعل. ولقد كان الأمين العام محقا عندما قال، في تقريره عن أعمال المنظمة هذا العام، إن إجراءات استخدام القوة التي تتخذ بغير إذن من مجلس الأمن إنما تهدد في الأساس جوهر نظام الأمن الدولي القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا، إن الحقيقة أعلاه تؤشر أن نقطة الانطلاق الحقيقية في تفعيل دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين ومنع النزاعات تكمن أولا في إصلاح هذا الجهاز بشكل جذري. فمجلس الأمن يتصرف باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويجب أن يعبِّر عن إرادتها وأن يكون نموذجا في الديمقراطية والشفافية. وإصلاح المجلس يجب أن يكون شموليا، أي من خلال توسيع عضويته، وإشراك الدول النامية في هذه العضوية وفق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وأيضا إصلاح طرائق عمله وبالذات عملية اتخاذ القرار فيه بما يضمن احترامه الكامل لمقاصد ومبادئ الميثاق وفق ما نصت عليه الفقرة ٢ من المادة ٢٤، وكذلك إعطاء الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية حق مساءلة المجلس تجاه قراراته التي يشك في أنها تمثل خروجا على مبادئ الميثاق، أو تجاه سلبيته في مواجهة خرق بعض الدول لمبادئ الميثاق.

رابعا، ونحن نبحث عن منع النزاعات بين الدول وداخل الدول والتي استشرت خلال السنين العشر الأخيرة، لا بد أن نتلمس أولا جذورها ونعالج أساس المشكلة بدلا من اللجوء إلى المسكنات التي أثبتت عدم جدواها، إن لم نقل أنها كانت ذات نتائج سلبية. إن جذور أغلب النزاعات تكمن في الفقر ونقص التنمية المتوارثة عن التركة الاستعمارية الثقيلة والبيئة الاقتصادية الدولية الحالية غير المتكافئة. والواقع اليوم يشير إلى أن ثلثي سكان العالم يعانون من التخلف والمعاناة، بينما تعيش القلة في رخاء وفير وثراء فاحش. إن عالم اليوم منقسم إلى عالمين، عالم الأغنياء وعالم الفقراء، والعالمان مختلفان في كل شيء تقريبا. وإذا أردنا منع نشوب النزاعات فالمطلوب البحث عن سياسة اقتصادية دولية متوازنة تقود إلى مساواة أكبر بين الشعوب والدول، وتخفف حدة التوترات الاجتماعية، وتجعل الجميع شركاء في بناء الاقتصاد العالمي، وتقلل الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبذلك نحفظ السلام الاجتماعي داخل الدول وبين الدول ونعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ونحقق حياة أفضل لجميع الشعوب.

ولقد أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة لهذا العام إلى هذه الحقيقة بقوله

"فالأموال المنفقة حاليا على عمليات التدخل وعلـــى الإغاثة كان يمكـن تخصيصها بدلا من ذلك لتعزيز تنمية منصفة ومستدامة مما يؤدي إلى تقليل مخاطر الحـــرب والكارثة أكثر مما هو عليه الأمر الآن".

خامسا، لقد أكدت الأحداث أن تجاهل مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية يؤدي إلى ويلات الحرب. وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية يستند إلى مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار ينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة ككل أداء دورهما في نبذ المفهوم الأمني القديم القائم على التحالف العسكري وتكديس الأسلحة، وبالذات أسلحة الدمار الشامل، وتزايد احتمالات استخدامها في أي وقت من الأوقات وفي أي منطقة من مناطق العالم، وتشجيع المفهوم الأمني البديـــل القائم على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون. وفي هذا الإطار لا بد من السير بخطى حثيثة في سياقات نزع السلاح وفق أولويات دورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ١٩٧٨. وللأعضاء الدائمين في مجلس الأمن دور في تسريع هذا السياق كونهم أعضاء في النادي النووي وكونهم يتحملون مسؤوليات خاصة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وعليهم واجب التقدم بخطوات ملموسة لنزع السلاح النووي وبقية أسلحة الدمار الشامل. ولحين إنجاز نزع السلاح النووي، على الدول النووية إعطاء الدول غير النووية ضمانات أمن

ملزمة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، خاصة وأن الضمانات المشار إليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) قاصرة عن تحقيق هذا الهدف.

سادسا، ومن جانب آخر فإن على مجلس الأمن متابعة التزامات حددتها قراراته في مجال نزع السلاح وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فالفقرة ٥ من قرار المجلس ٤٨٧ (١٩٨١) طالبت إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والفقرة ١٤من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المعتمد بموجب الفصل السابع من الميثاق نصت على أن إجراءات نزع السلاح المطلوبة من العراق، والتي تم تنفيذها فعلا، تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وحتى هذه اللحظة ما زالت متطلبات هاتين الفقرتين غير منفذة. إن تخلي مجلس الأمن عن مسؤولياته بموجب قراراته يعرض السلم والأمن الإقليميين في منطقتنا العربية لأفدح المخاطر نتيجة حيازة الكيان الإسرائيلي التوسعي لأسلحة الدمار الشامل كافة.

سابعا، عند البحث عن مناهج لتعزيز دور مجلس الأمن في منع النزاعات يجب الحذر الشديد من بعض المفاهيم التي يتم الترويج لها بهدف إساءة استخدام آليات المجلس ومنها مفهوم النشر الوقائي للقوات ومفهوم "التدخل الإنساني". وبالنسبة للمفهوم الأخير فقد أكدت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معارضتها له، لأن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لا يتضمنان مثل هذا المفهوم، ولأن هذا المفهوم غريب عن الممارسات بين الدول خلال عصرنا الحاضر، ولأن احتمالات سوء الاستخدام توفر دافعا قويا ضد اعتماد هذا المفهوم الذي يخضع لتفسيرات سياسية ذاتية لتبرير الاعتداء على سيادة الدول. وسيكون من الخداع الخطير أن نفترض إمكانية حماية حقوق الإنسان بوسائل تتجاهل مبدأ السيادة المتساوية لجميع الدول. ويجب الإقرار هنا بأن من يتباكون على حقوق الإنسان لا يملكون أفضل سجل في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة، قائدة العالم الحر، كما تسمي نفسها لا يتساوى فيها الفقراء والأغنياء في الحقوق. ورغم غناها الفاحش لديها أكثر من مليون مواطن مشرد يعيشون في أنفاق القطارات ولديها ٤٣ مليون مواطن لا يتمتعون بالرعاية الصحية، وفيها نسبة وفيات أطفال السود ضعف نسبة وفيات أطفال البيض، وتحصل فيها اضطرابات عرقية من وقت لآخر، ناهيكم عن سجل الولايات المتحدة في مجال خرق حقوق الإنسان خارج الأرض الأمريكية، ومن بين ذلك حرمانها ٢٤ مليون عراقي من حق الحياة الكريمة من خلال إصرارها على استمرار العقوبات الشاملة على العراق والتي هي بمثابة جريمة إبادة جماعية، وقيامها بتمويل وتسليح نفر من الإرهابيين بهدف زعزعة الاستقرار في العراق، وعدوانها اليومي على العراق.

ثامنا، وأخيرا، نرى أن مناقشة دور مجلس الأمن في منع النزاعات المسلحة لا بد وأن تندرج ضمن مناقشة أشمل للوضع الدولي بهدف استيعاب المتغيرات العميقة التي يمر بها العالم والسعي لخلق نظام سياسي واقتصادي دولي جديد ينبذ الأحادية القطبية، وسياسات القوة والهيمنة والأحلاف العسكرية، ويوحد الشمال والجنوب في مسعى مشترك للتنمية الشاملة، عالم مبني على العدل والمساواة والتعايش السلمي والتنفيذ السليم لمبادئ ومقاصد الميثاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

والمتكلم التالي المدرج على القائمة هو ممثل كرواتيا. وأدعوه لشغل مقعده على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشكر السفير دانيلو تورك مرة أخرى على تنظيمه هذه المناقشة بصفته رئيسا لمجلس الأمن. لقد أثبتت سلوفينيا طوال فترة عضويتها كلها، وبخاصة كرئيسة للمجلس أن مجرد حجم الدولة العضو أو قرب موقعها الجغرافي من منطقة صراع أو ما بعد الصراع لا يمنع الدولة العضو من القيام بمساهمة رئيسية في السلام والأمن على المسرح العالمي.

هذه المناقشة المفتوحة لدور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة امتداد للممارسة الناجحة المتمثلة في فتح المجلس للدول غير الأعضاء. ونحن ممتنون لسلوفينيا على هذه الفرصة القيمة.

وبغية حماية الحياة البشرية يجب علينا أن ننظر في أي استثمار لبناء أو تعزيز نظم الإنذار المبكر ونزع السلاح الوقائي ووضع البروتوكولات وتنمية المهارات للتسوية السلمية للصراعات أو للوزع الوقائي على سبيل المثال لا الحصر.

إن أي استثمار في استراتيجية مستدامة طويلة الأجل لمنع الصراعات يتطلب الاعتراف الشامل بمجموعة من أسباب التهديدات المعاصرة للسلم والأمن، وبحث هذه الأسباب ودراستها واتخاذ تدابير بشأنها. إن ما يحدث في ركن بعيد من العالم يصبح عاجلا أو آجلا ذا أهمية لنا جميعا. ويجب علينا أن نعطي وأن نأخذ حتى نحمي قيمتنا الأساسية: حياة كل نفس بشرية على هذا الكوكب. فكيف نفعل ذلك؟

إن المساواة في السيادة بين الدول هي على نحو تقليدي حجر الأساس في العلاقات الدولية والتكافل يجعل أي انقاص لسيادة الدول خيارا رشيدا. ولكن عند انقاص السيادة، فإن احترام المبدأ الأساسي للمساواة بين الدول هو وحده الذي يوفر الدعم الواسع الكافي لهذا التحول الرشيد في العلاقات الدولية.

ثمة لعنة عامة تفسد كل عمل وقائي في أي ميدان، تتمثل في مقاومة الالتزام مقدما بموارد لمواجهة تهديد غير ظاهر أو غير مكتمل. يجب أن نجد طريقة وأن نضع إجراءات رشيدة لمعالجة هذه المقاومات غير الرشيدة. واتفق تماما مع جميع الذين شاركوا من قبل في هذه المناقشة وأكدوا على أن الاستثمار في ميدان العلاقات الدولية يكون أقل تكلفة عندما يستثمر في الأعمال الوقائية.

تعلق كرواتيا أهمية خاصة على منع الصراعات المسلحة. وترتبط هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالعمل الذي لم ينته بعد بشأن أسباب الصراعات بالإضافة إلى البرامج غير الكافية أو التي لم توجد بعد لبناء السلم بعد الصراع.

وحتى الاستعراض السطحي لصراعات عديدة ولمناطق انتهى فيها الصراع في العقد الراهن في أفريقيا وأوروبا يكشف حقيقة أن العمل الوقائي مطلوب قبل الصراع وبعده عندما يأخذ شكل تسوية ما بعد الصراع. كما أنه يوحي بأن التزام المجتمع الدولي يجب أن يكون منسقا ومستداما على مر الزمن. ويجب أن يكون شاملا حتى يعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي يمكن إذا تركت أي مشكلة منها دون علاج أن تشعل نيران الصراع أو تعيد إشعالها من جديد.

وهناك مثالان من منطقتنا يبينان هذه النقطة. أولا بعد ثماني سنوات تلت حل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، لم تحسم حتى الآن مسألة خلافة الدولة الاتحادية السابقة ولا تزال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترفض قبول الحدود القائمة والمساواة بين الدول الخليفة. ثانيا، بعد صدور ثمانية قرارات من مجلس الأمن تتناول مسألة بريفلاكا الكرواتية وبعد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا ثماني مرات، لا تزال المسألة دون حل لأن القانون الدولي المنطبق يفتقر إلى الإنفاذ.

وتحتل مسائل القانون والعدالة مكانا بارزا في جدول أعمال التدخل قبل الصراع وبعده كان الهدف من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا، اللتين أنشأهما مجلس الأمن، تحقيق مهمة بالغة الأهمية هي محاكمة مجرمي الحرب ومعاقبة فرادى الأشخاص المتهمين وتجنب تجريم جماعات كاملة مما يساعد في تضميد الجراح بعد الصراع، وفي عملية المصالحة. واضطلعت بعثات تقصي الحقائق والمصالحة بدور تكميلي مختلف في أماكن أخرى. وبإيجاز إن ثقافة اتقاء الصراعات المسلحة تتطلب التزاما جادا بكشف الغموض عن الأحداث التاريخية، وهذا الالتزام يمكن حينئذ أن يتعزز ويعتمد على استثمارات المجتمع الدولي في التعمير والنمو الاقتصادي والتنمية وعلى المجتمع المدني والحكم الرشيد.

وفي هذا الصدد وفي إطار الأمم المتحدة، يكمل دور مجلس الأمن في بناء ثقافة الاتقاء دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجدول أعماله الواسع المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر، لا يزال أفضل محفل مؤهل ليحدد بطريقة حسنة التوقيت الأسباب الجذرية للصراعات المحتملة ويقدم الإنذار المبكر بالإضافة إلى المبادرة بالعمل لمنع أسباب الصراعات الحالية أو الجديدة.

ونظرا لأن كرواتيا ستبدأ قريبا عضويتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتعهد ببذل أفضل الجهود للتركيز على منع الأسباب الجذرية للصراعات وأطلب من مجلس الأمن ومن أعضائه أن يواصلوا بناء صلات رسمية وغير رسمية أوثق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد يتضمن

هذا تدابير مثل الإحاطات الإعلامية المشتركة المنتظمة والاجتماعات المشتركة من وقت لآخر بين هذين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لسلوفينيا.

وفد سلوفينيا يسره أن مجلس الأمن قرر أن يجري دراسة منهجية لدوره في منع الصراعات المسلحة. وقد وفرت المناقشة التي دارت أمس واليوم مجموعة مؤثرة من الأفكار المفيدة النافعة التي ستلهم العمل المقبل لمجلس الأمن. ونشكر الأمين العام على عرضه الهام وجهوده المستمرة لتعزيز ثقافة الاتقاء في عمل الأمم المتحدة.

مسائل منع الصراعات المسلحة ليست جديدة في الأمم المتحدة. ومنذ دخول ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ والخطوات العملية الأولى للمنظمة كان منع الصراعات المسلحة أحد الأهداف الأساسية للميثاق. وهناك عدد من الأحكام في الميثاق بدءا بالديباجة والمادة الأولى تعرب عن رغبة الأمم المتحدة في أن تنقذ الشعوب من ويلات الحرب وأن تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها. ويوفر الميثاق أيضا إطارا معياريا ملموسا لاستراتيجيات وقائية ولعمل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، وبشكل بارز الأمين العام.

ومن المنظور المعياري فإن منع الصراعات المسلحة يمثل بجلاء سبب وجود الأمم المتحدة، ومع ذلك فمن المنظور التاريخي يتضح بجلاء أن التوقعات المعيارية والإمكانيات السياسية للمنظمة غير كافية. لقد شهدت العقود الماضية تراخيا وحذرا مفرطا وعرقلة ناشئة عن سيطرة المصالح الوطنية قصيرة الأجل. لقد خلقت فترة الحرب الباردة مجموعة من العقبات التي عرقلت على نحو خطير قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات وقائية.

لذلك لم يكن من المدهش أن الأمين العام السابق قد ركز في "خطة للسلام" التي بشرت ببزوغ فجر ما بعد الحرب الباردة على أهمية الدبلوماسية الوقائية. وأيد مجلس الأمن ذلك النهج في ذلك الوقت وركز بصفة خاصة على تقصي الحقائق. وتوسعت الممارسة الخاصة بالتركيز على دور المبعوثين الخاصين للأمين العام وممثليه. إلا أن النكسات الخطيرة التي أثرت على عمل الأمم المتحدة في النصف الأول من هذا العقد بددت الآمال وقضت على احتمال اتخاذ تدبير وقائي. وفي "ملحق لخطة للسلام" الذي صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أعرب الأمين العام السابق عن شعوره بالإحباط بسبب السلوك الفعلي للدول. وذكر في الفقرة ٢٨ من ذلك التقرير الوارد في الوثيقة S/1995/1 أن الدول الأعضاء مجتمعة تشجع الأمين العام على القيام بدور نشط ولكنها عندما تتصرف منفردة تتردد في كثير من الأحيان في القيام بذلك عندما تكون طرفا في النزاع. ونظرا لأنه من غير الممكن أن نفرض تغييرا على الدول ذات السيادة فإن الأمين العام خلص إلى أن الحل لا يمكن إلا أن يكون حلا طويل الأجل يتصل بخلق رأي عام كاف أو مزاج عام سائد في المجتمع الدولي.

والمناقشة التي جرت أمس واليوم كانت وسيلة هامة للخلق التدريجي لهذا الرأي العام أو المزاج العام. وبصفة عامة أكدت المناقشة من جديد على دعم مجلس أمن فعال يتجه إلى اتخاذ تدابير وقائية ولكن أعرب أيضا عن مشاعر القلق حول سيادة الدول، تجاوز بعضها في رأيي الاحتياجات الحقيقية. يجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن يراعوا عدم وضع حدود للعمل الوقائي يضر في نهاية المطاف بالأمم المتحدة ودولها الأعضاء ذات السيادة. ومن ناحية أخرى فإن الإعراب عن الانشغال الشديد لا يمكن أن يلطخ السياق العام الداعم للمناقشة. ويشجعني بصفة خاصة أن وجهات نظر أعضاء مجلس الأمن وفرت نهجا متوازنا وتقدميا.

ومشروع البيان الرئاسي المقترح اعتماده اليوم، يلخص توافق الآراء بين أعضاء مجلس الأمن، وهو ما تتجلى فيه إرادة النهوض ببرنامج عمل لمجلس الأمن في المستقبل يكون شاملا وقابلا للتطبيق.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على جانبين من برنامج العمل هذا. أولهما، هو تسليمه الواضح بضرورة أن تقوم كل أجهزة ووكالات الأمم المتحدة بتطوير الاستراتيجيات والإجراءات الوقائية. وهذا أمر ضروري، إذا ما كان للمجتمع الدولي أن يكون فعالا في معالجة المجموعة المتنوعة الواسعة النطاق لأسباب نشوب صراعات عسكرية، ومن بين الأسباب الأكثر وضوحا للصراعات المسلحة، الفقر والظلم الاجتماعي والانتهاكات

الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وينبغي التصدي لها من خلال المؤسسات الدولية الملائمة، ولا يمكن أن تدعي هذه المؤسسات النجاح إذا لم تتمكن من صياغة سياسات تسهم في القضاء على الفقر وتمنع التفكك الاجتماعي وتعزز قاعدة إعمال حقوق الإنسان. وينطبق ذلك أيضا على المؤتمر الحالي لمنظمة التجارة العالمية تماما مثلما ينطبق على مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأجهزة والوكالات الأخرى في مجال حقوق الإنسان.

وتتعلـَّق ملاحظتي العامة الثانية بشكل أكثر مباشرة بعمل مجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية خاصة في مجال منع الصراعات. وينبغي أن يـُفهم أن سلطات مجلس الأمن تستخدم في أغلب الأحيان في حالات الصراعات الملحـَّة الوشيكة النشوب، أي في مرحلة بالغة الدقة والخطورة. وفي هذه الظروف، يمكن للدول والآخرين المعنيين أن يكونوا حتى أكثر مقاومة لقبول تدخل مجلس الأمن، بل كثيرا ما يكونون كذلك. ويمكن أن تستخدم حجة حفظ السيادة بشكل غير رشيد بل بشكل يؤدي بالفعل إلى تعريض السيادة للخطر في صراع مسلح محتمل كان يمكن منعه من خلال قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار في الوقت المناسب.

ومن حـُسن الحظ، أن هناك أمثلة إيجابية في السنوات الماضية توضح مزايا قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراءات في الوقت المناسب سواء لمنع نشوب صراعات مسلحة أو لحفظ السيادة. وتشكـِّل حالة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مقدونيا أوضح مثال على ذلك. ويرجع تمكن مقدونيا من الحفاظ على السلم والسيادة إلى حد كبير إلى قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراءات في الوقت اللازم إذ وافق على إرسال قوة وقائية إلى مقدونيا بناء على طلب قيادتها الحكيمة.

ومما يثبت هـذه النقطة ذاتها، مثال مختلف نوعا ما من الماضي القريب. فمن الواضح، أن بعثة الأمم المتحدة إلى جاكرتا وديلي في أيلول/سبتمبر الماضي أسهمت في منع تهديد بالغ الخطورة بتصعيد صراع مسلح وأنها ساعدت أيضا على تهيئة الظروف التي أدت إلى تخفيف حدة التوتر حول تيمور الشرقية. وجعل ذلك من الأسهـل علـى إندونيسيا أن تسعـى إلـى تطبيق جدول أعمالها الخاص بشأن الإصلاحات اللازمة لحفظ وتعزيز سيادة هذا البلد.

وهذه الأمثلة وغيرها تؤيد قيام مجلس الأمن بدور فعال. ونرى أنه ينبغي لهذا الدور أن يتضمن استخدام سلطات مجلـس الأمـن بشكـل أكثر فعالية من قبيل السلطات المنصوص عليها في المادة ٣٤ من الميثاق التي تتعلق باتخاذ إجراءات مؤقتة تهدف إلى منع استفحال حالة ما تتطلب أصلا قيام المجلس باتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق.

ومن الواضح أن مسألة إلى أي مدى يمكن للمجلس أن يكون فعالا أو ما إذا كان يرغب في أن يكون فعالا إنما هي مسألة دقيقة. بيد أنه لدى النظر في هذه المسألة في سياق حالة محددة في المستقبل، ينبغي للمجلس أن ينظر بشكل دقيق في توزيع الأدوار بين المجلس ذاته والجمعية العامة والمنظمات الإقليمية، وإن أهمية المجلس لا تتعزز إذا ما ترك دوره الفعلي للآخرين. وقد تناول عدة متكلمين أمس واليوم مسألة حساسة تتصل بالتعاون والترتيبات بين الأمم المتحدة ومنظمات مختلفة إقليمية ودون إقليمية. وفضلا عن ذلك، يجب أن يسعى مجلس الأمن إلى تطبيق نهج كهذا مع إدراكه الكامل لمسؤولياته الخاصة في إطار الميثاق والحاجة إلى أن يكفل دوره المركزي من خلال اتخاذ قرارات حكيمة وإجراءات ذات مغزى، وبصفة عامة، فإن المجلس الفعال له فرصة معقولة لأن ينظر إليه بوصفه مجلسا حكيما وذا مغزى.

وختاما، أود أن أعلن مرة أخرى ارتياح وفدي لهذه المناقشـة المفيـدة، ونأمل أن يهتدي مجلس الأمن في المستقبل بفحواها وبالبيان الرئاسي.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسيا لمجلس الأمن.

ليـس هناك متكلمـون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وستعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند فور رفع الجلسة الحالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٥.

— — — — —